

دليل تدريبي



دليل تدريبي مجتمعي بشأن تعزيز أدوار النساء والشباب في الأمن والسلام على المستوى المحلي

دليل تدريبي مجتمعي بشأن:

تعزيز أدوار النساء والشباب في الأمن والسلم على المستوى المحلي

أمين محمد عبد الله المقطري
لمياء يحيى الإرياني
عبد الرحمن سعيد العسلي
هيفاء أمين محمد المقطري
ياسمين القليسي

إعداد:
إشراف ومراجعة عامة:
شارك في الإعداد:
شارك في المتابعة والإعداد:
تصميم :

الفهرس

مقدمة	04
كلمة منظمة مدرسة السلام	06
نبذة عن المشروع	08
أهداف الدليل	10
لمن الدليل	
منهجية التدريب على الدليل	
منهجية اعداد الدليل	11
البرنامج الزمني للتدريب	12
الوحدة الأولى:	15
لتعريفات والمفاهيم الأساسية والمصطلحات	
أنشطة الوحدة الأولى	21
الوحدة الثانية:	23
السلطة المحلية ودورها في مجالات التنمية المحلية وتعزيز الامن والسلم الاجتماعي.	
أنشطة الوحدة الثانية	34
الوحدة الثالثة:	38
المشاركة المجتمعية	
أنشطة الوحدة الثالثة	69
المراجع	73

خلال عامي ٢٠١٩م-٢٠٢٠م بدأت منظمة مدرسة السلام في تنفيذ برامج تدريب وتوعية وحلقات نقاش تركز على دور الشرطة المجتمعية في تعزيز الأمن والسلام المجتمعي في بعض المديريات في أربع محافظات يمنية هي محافظات: حضرموت، شبوة، عدن، تعز، وكانت الأهداف المرجوة من تنفيذ هذه البرامج وحلقات النقاش:

- لتعريف بمفهوم الشرطة المجتمعية.
- الوصول بالمجتمع الى القدرة على التعرف على المشكلات الأمنية وإيجاد الحلول المناسبة لها وتعزيز الثقة بين المجتمع والشرطة.
- تحفيز المشاركين على نشر مفهوم الشرطة المجتمعية في أوساط المجتمع.

وقد استعانت المنظمة في اعداد المادة التدريبية عن الشرطة المجتمعية بواحد من أبرز الخبراء الوطنيين في هذا الجانب الاستاذ اعيد الغني الوجيه، وحققت هذه البرامج وحلقات النقاش نتائج طيبة، وتفاعل معها المشاركون بشكل غير مسبوق، وخرجت بتشخيص للمشكلات والاختلالات الأمنية التي تهدد السلم الأهلي وتقلق المجتمعات المحلية في تلك المحافظات، ودوّن المشاركون توصيات ومقترحات هامة لمعالجة المشكلات التي وقفوا عليها، مع إبراز أدوار كافة الأطراف المعنية في حلها، أو الحد منها.

هذه النتائج شجعت المنظمة في التعمق في هذا الموضوع الحيوي والهام، والتركيز عليه أكثر، عن طريق ابراز أدوار الاطراف الفاعلة والمؤثرة في المجتمع، التي يهتما تحقيق الامن والسلم الاجتماعي، فكان التركيز على دور كل من النساء والشباب في المجتمعات المحلية في تعزيز الامن والسلم بالإضافة الى التركيز على اعداد دليل يتناول المادة التدريبية بشكل علمي ومنهجي وتطبيقي يدعم ويستكمل جهود المنظمة التي بدأتها خلال السنوات الماضية في عدد من الوحدات الإدارية كما سبق الإشارة، ليكون هذا الدليل مرجعية لإرشاد المستهدفين على المستوى

المحلي ويحسن من قدراتهم، ويوحد الرؤى والجهود والمفاهيم من اجل المساهمة في تنمية ورفع مستوى أفراد المجتمعات المحلية ليتمكنوا من تحمل المسؤوليات، والمشاركة في صنع القرار، وبناء وتعزيز الأمن والسلم المجتمعي على المستوى المحلي.

ومعلوم ان تحقيق الامن والسلم المجتمعي يبدأ من أصغر تجمع سكاني في أي مديرية سواء في الريف او الحضر. والمحافظات والمديريات تعد ملعباً كبيراً تمارس فيها أنشطة السكان المتنوعة، وهي معمل التنمية وفيها تتجسد المشاركة المجتمعية، وفيها يتفاعل الناس ويصنعون التنمية والأمن والسلام والوثام، وإذا اختل الأداء فيها وضعفت أجهزة السلطة المحلية، ولم تحسن إدارة الشؤون المحلية، صارت المحافظات والمديريات ساحة للخلافات والصراعات والتوترات الاجتماعية. لذلك، تم تضمين الدليل معلومات ومعارف عن السلطة المحلية، فالسلطات المحلية تغطي مساحة الوطن بتكويناتها وهيكلها وأجهزتها وأعضاء المجالس المحلية الذين يمثلون السكان، ولها تشريعات تنظم عملها وتحدد علاقاتها بكل الأطراف، ومن مهامها تعزيز وبناء الأمن والسلام، واذا أرادت أي جهة إقامة أي أنشطة او فعاليات في أي مديرية، فلا بد من التنسيق مع أجهزة السلطة المحلية لكي تتولى الترتيب لإقامتها وتذليل اية صعوبات، ولذلك ركز الدليل على التعريف باللامركزية وأهدافها وبالسلطة المحلية ومكوناتها ومهامها واختصاصاتها ودورها في السهر على تحقيق وتعزيز الأمن والسلام على المستوى المحلي، باعتبار ان تحقيق ذلك ميدانه ونواته الأولى المديريات وتجمعاتها السكانية، كما اشتمل الدليل على المشاركة المجتمعية، مفهومها، وأهدافها باعتبار ان نظام السلطة المحلية في اليمن يقوم على أساس توسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار،

وتدريب افراد المجتمع المحلي على إدارة شؤونهم في مناطقهم وتنمية قدراتهم على الاعتماد على أنفسهم في حل المشاكل، وابتكار حلول ومعالجات للصعوبات التي تواجههم، ونقل المواطنين من دور المتفرج او «المشاهد» الى دور «المشارك» في إدارة شؤونه المحلية فالمشاركة المجتمعية واحدة من الآليات الفعالة في قيام تنمية شاملة ومتوازنة ومستدامة على المستويين المحلي والوطني. ثم تناول الدليل القرار

الاممي رقم (١٣٢٥) الصادر عن مجلس الامن في أكتوبر من عام ٢٠٠٠م بشأن المرأة والأمن والسلام الذي ركز على المشاركة الفعالة للمرأة في كافة مراحل صنع القرار وخاصة في مجال المفاوضات وحفظ السلام، وفي مراحل ما بعد النزاع، وأكد القرار على أهمية مشاركة النساء على قدم المساواة في إحلال السلام والأمن ومشاركتها في إعادة الاعمار بعد انتهاء النزاع. بالإضافة الى ذلك تضمن الدليل قراراً اممياً آخر هو القرار رقم (٢٢٥٠) الصادر في ديسمبر من عام ٢٠١٥م بشأن تشجيع مشاركة الشباب في عملية بناء السلام والأمن وصنع القرار. وجعل هذه الشريحة المؤثرة شريكا أساسياً في مواجهة التطرف والعنف، والانتقال من النزاع الى بناء السلام ودعم أنشطة الشباب التي تنبذ التطرف وتعزز ثقافة التسامح وتوجيه اهتمام الدول الى إيلاء عناية بالشباب، ورسم السياسات التي تركز على إعادة إدماجهم في الحياة العامة وتوفير فرص عمل أفضل لهم .

وأخيراً تناول هذا الدليل الشرطة المجتمعية وأهدافها وآليات عملها وآليات بناء وتعزيز الثقة بين أجهزة الشرطة والمواطنين، وأساليب التعاون بينهما. كما تم عرض السلم الاجتماعي ومقوماته وأهميته وكذا الأمن المجتمعي وأهمية دوره في حياة الناس.

وقد تم اعداد هذا الدليل بعد دراسة العديد من المراجع ذات الصلة، وكان من نتائج ذلك اعداد هذه النسخة من الدليل لتضيف مرجعاً متاحاً للمتدربين والباحثين في هذا الجانب.

وقد تم تقسيم هذا الدليل ليشتمل على ثلاث وحدات:

الوحدة الأولى: التعريفات والمفاهيم الأساسية والمصطلحات ذات العلاقة بموضوع الدليل

الوحدة الثانية: السلطة المحلية ودورها في مجالات التنمية المحلية وتعزيز الامن والسلم الاجتماعي

الوحدة الثالثة: المشاركة المجتمعية: وهذه الوحدة اشتملت على ثلاثة فروع:

- الفرع الأول: دور النساء في التنمية ومشاركتهن في التنمية وتعزيز الأمن والسلام الاجتماعي.

- الفرع الثاني: دور الشباب في التنمية ومشاركتهم في التنمية وتعزيز الأمن والسلام الاجتماعي.

- الفرع الثالث: الشرطة المجتمعية ودورها ومسؤولياتها في تعزيز الامن والسلام المجتمعي.

وقد روعي في اعداد الدليل الربط بين المفاهيم النظرية والجوانب التطبيقية بحيث تم وضع تطبيقات عملية تلامس الواقع بالإضافة الى تنوع أساليب التدريب بما يساهم في فهم واستيعاب محتويات الدليل.

وفي الختام، نسأل الله ان يساهم هذا الدليل في تحقيق الأهداف المرجوة، وهو قابل للتطوير والتنقيح المستمر.

والله الموفق.

امين محمد عبد الله المقطري
صنعاء- أكتوبر ٢٠٢١م

منظمة مدرسة السلام التي تأسست في يناير ٢٠١٧ تسعى لتكون أحد أكثر المنظمات فاعلية في بناء السلام والتنمية المستدامة في اليمن، وان تكون مرجعا هاما لأفضل الممارسات والتجارب للإسهام بجدية في ترسيخ السلام من خلال التركيز على اهداف التنمية المستدامة، عبر انتهاج التشخيص العلمي لواقع السلام في اليمن (والذي تلعب النساء والشباب ادوار بارزة فيها) والتي نقدمها بطريقة احترافية من خلال كادر متخصص يحظى ببيئة عمل محفزة وخلق علاقة وشبكة شراكات فاعلة مع الشركاء المحليين والدوليين.

منظمة مدرسة السلام التي توسعت في عملها في أكثر من ١٦ محافظة في شمال اليمن وجنوبه تتبنى فلسفة خاصة بمنهجية إشراك النساء والشباب في التنمية والسلام كقيمة يجب أن تسود من خلال برامجها ومشاريعها التي تبنتها ودعمتها عدد من المنظمات الداعمة الأممية والدولية.

و نحن في منظمة مدرسة السلام نؤكد اننا اذ ننتهج نهجا معرفيا للأمن والسلم المجتمعي وتعزيز أدوار النساء والشباب فيهما فإننا نسلك مسارات لا نتحدث عن قيمة واحدة مجردة نسعى إلى تحقيقها بذاتها ولذاتها ؛ وإنما نسلك مسلك تنموي متكامل ينطوي على أبعاد عديدة تستهدف التغيير والتطوير في ممارسات و قناعات ، بحثاً عن مضامين المشاركة النسائية والشبابية في مفهوم الامن والسلم المجتمعي ، وصولاً الى تحقيق السلام الشامل الإيجابي والمستدام ، وهو ما تستحقه جميع الأوطان وما يسعى إليه كافة اليمنيين من أجل تحقيق مستقبلهم الذي يستحقونه. وحيث باتت التحديات الداخلية والخارجية جسيمة وخطيرة، هذا بالإضافة إلى تفشي المشكلات المزمنة والإخفاقات المتراكمة والهزائم المتلاحقة في أكثر من ميدان من ميادين الحياة في اليمن خلال السنوات الأخيرة، فإن هناك تراجع وإحباط من حيث العلاقة بين استمرار مشاركة النساء والشباب وبين قضايا وبرامج التنمية والتحديث أو تلك ذات الصلة بالحرية والعدالة والاستقرار المجتمعي .

ولاشك ان تعزيز مشاركة النساء والشباب في الامن والسلم المجتمعي كوسيلة مضمونة للوصول إلى مدخل لشراكة مجتمعية تسودها بيئة آمنة سوف يحقق التنمية المستدامة التي تحتاج اليها اليمن ، وحتماً إن وعينا بكل هذا سيكون بمثابة التمهيد الضروري لترسيخ ونشر مبادئ قيم التفاهم والتعاون والسلام ، وهنا فقط ستتمكن المجتمعات الإنسانية في اليمن من تحقيق واقع يمضي أكثر أمناً وعدالة وترسيخ قاعدة أكثر فاعلية في تهيئة فرص مشاركة النساء والشباب في كافة مناحي الحياة مما يسهم في الترسخ للسلام الدائم ونبذاً للعنف والصراعات التي تعوق البقاء والتنمية .

بقلم / لمياء يحيى الارياني
الرئيسة التنفيذية للمنظمة

■ نبذة عن المشروع

منظمة مدرسة السلام تعمل على المساهمة في بناء قدرات النساء والشباب في الوحدات الإدارية المحلية التي تنفذ برامج تدريبية فيها في مجال تعزيز الأمن والسلام المجتمعي، من خلال المشاركة المجتمعية للفئات المختلفة، وعلى وجه الخصوص النساء والشباب والفئات المهمشة وأيضاً شرائح المجتمع بمختلف تكويناته، باعتبار ان إشراك المجتمع في تلك الوحدات الإدارية يعد أمراً جوهرياً لتحقيق التنمية المستدامة وبناء الأمن والسلام المجتمعي.

وقد سعت المنظمة الى تبني منهجيات ومشاريع تعزز من الأمن والسلام المجتمعي. وخلال السنوات الماضية، وقبل اعداد هذا الدليل، ساهمت المنظمة في تنفيذ العديد من الفعاليات التي صممت تدخلاتها في المجالات التالية:

١. إشراك النساء في الأمن والسلام من خلال الانطلاق من القرار الأممي ١٣٢٥ وملحقاته.

٢. إشراك الشباب في الأمن والسلام من خلال القرار الأممي ٢٢٥٠.

٣. إشراك المجتمع في الأمن والسلام من خلال تبني الشراكة المجتمعية سواء عن طريق المبادرات واللجان مع التركيز على فلسفة الشرطة المجتمعية.

وتم تنفيذ تلك الفعاليات عبر شراكات متينة ودعم من مجموعة من الشركاء الدوليين والمحليين وكان من نتائج ذلك تنفيذ العديد من المشاريع والتي كانت مخرجاتها كما يلي:

القرار الاممي ٢٢٥٠

مناصرة الشباب وفقاً لبنود واهداف هذا القرار وعمل العدد من الحملات التوعوية وعبر مواقع التواصل الاجتماعي وتوزيع البروشورات بدعم من UNFPA

القرار الاممي ١٣٢٥

مناصرة النساء وفقاً لبنود واهداف هذا القرار وعمل العديد من الحملات التوعوية وعبر مواقع التواصل الاجتماعي وتوزيع البروشورات بدعم من UNWOMEN

الشرطة المجتمعية

عقد حلقات تدريبية وتوعوية ومناصرة في ٤ محافظات في ٨ مديريات للتعريف بالشرطة المجتمعية على المستوى المحلي، بدعم من UNDP

وأدى استمرار الحرب والصراع في اليمن إلى تشكيل واقع جديد وظروف وممارسات جديدة، وتحديات جديدة، وأولويات جديدة، ولعل أبرز العناصر المؤثرة والمتأثرة نتيجة لذلك يمكن تلخيصها على النحو التالي:

السلطة والمؤسسات الحكومية المركزية.
الفئات الأكثر تضرراً وتفاعلاً: الشباب والنساء.

وضمن برنامج (جسور) الذي يسعى الى بناء مجتمعات مستقرة يأتي هذا المشروع، و الذي يعمل على المساهمة في تحقيق ذلك على النحو التالي:

أولاً: تدعيم الهياكل المجتمعية والمؤسسية، وإسنادها: وظائفياً وهيكلياً وعلى المستوى المحلي.

يعمل المشروع على تدعيم السلطة على المستوى المحلي (المجلس المحلي) على مستويين:

وظائفياً:

- التعريف بها وبمكوناتها ووظائفها ... الخ.
- العمل على تفعيلها ودعمها وتعزيز دورها.

هيكلياً:

■ إسنادها بالمكونات والتشكيلات التي تعمل على دعمها ومساعدتها في القيام بمهامها وواجباتها وإيجاد تكامل في الأدوار والمهام وذلك عن طريق الشراكة المجتمعية.

ثانياً: تعزيز الأدوار الفاعلة للفئات على المستوى المحلي، والبناء على الآليات والمنهجيات التي أثبتت نجاعتها، والتصدي والاستجابة للظواهر والإفرازات الناشئة نتيجة للصراع على المستوى المحلي. وذلك عن طريق ما يلي:

■ إشراك النساء والشباب في الأمن والسلام على المستوى المحلي، وذلك من خلال الآليات والمنهجيات التي تم تجربتها والتي كانت كالتالي:

- المبادرات والمكونات الشبابية والنسوية.
- المكونات المجتمعية (اللجان والمبادرات المجتمعية).

■ خلق عملية تفاعل وتواصل وتنسيق مشترك وإعادة بناء الثقة والفعالية بين المجتمع بكل فئاته والسلطة، يعمل المشروع على تحقيق ذلك من خلال الأنشطة التشاركية التي تستهدف وتجمع:

- السلطة المحلية.
- الشراكة المجتمعية:
- النساء.
- الشباب.
- الشرطة المجتمعية.

ويأتي إعداد هذا الدليل من أجل استكمال البناء لقدرات النساء والشباب، وتعزيز ادوارهم الفاعلة، من خلال الآليات والمنهجيات التي تم تجربتها من قبل \وللمساهمة في التصدي للظواهر والإفرازات الناشئة عن الصراع على المستوى المحلي.

بقلم / عبد الرحمن العسلي
مدير المشروع

■ أهداف الدليل:

■ الهدف العام:

بناء وتعزيز معارف المشاركين من النساء والشباب بمفاهيم وأهداف التنمية المحلية واللامركزية والمشاركة المجتمعية وأهمية الحفاظ على الأمن والسلم المجتمعي على مستوى الوحدات الإدارية المحلية.

■ الأهداف الفرعية:

١. بناء وتعزيز معارف المشاركين من النساء والشباب بمفهوم الأمن والسلم المجتمعي وأهدافه ومقوماته وأهميته على المستوى المحلي، وتعريفهم بالقرارين الأمميين ١٣٢٥،٢٢٥٠ بشأن مشاركة النساء والشباب في التنمية والحفاظ على الامن والسلام والمشاركة في صنع القرار.

٢. تعزيز ثقافة ومهارات المشاركين بمفاهيم ومصطلحات اللامركزية الإدارية والإدارة المحلية والسلطة المحلية ودور المجالس المحلية المنتخبة في الرقابة والاشراف على الأداء المحلي والتنمية المحلية وبناء وتعزيز الامن والسلم المجتمعي.

٣. اكساب المشاركين معارف بمفاهيم واسس المشاركة المجتمعية، وأهدافها وأهميتها ودور المجتمع المحلي في التنمية وبناء الامن والسلم المجتمعي.

٤. تنمية معارف وقدرات المشاركين بالشرطة المجتمعية: وأهدافها وأهمية دورها، ومسؤولياتها، وآليات تعزيز الثقة بين أجهزة الشرطة والمواطنين في حفظ الامن والسلم الاجتماعي.

٥. بناء قدرات ومهارات المشاركين ببرامج تساهم في تحقيق الأمن والسلم الاجتماعي والمشاركة المجتمعية والتنمية المحلية.

لمن هذا الدليل؟

تم اعداد هذا الدليل ليساهم في بناء مهارات النساء والشباب وأعضاء السلطة المحلية وقيادات وافراد الشرطة وممثلي منظمات المجتمع المدني وغيرهم من المستهدفين الذين تركز منظمة مدرسة السلام على بناء قدراتهم في مجال بناء الأمن والسلام والتنمية على المستوى المحلي.

■ منهجية التدريب على الدليل:

يتضمن هذا الدليل منهجية تدريب تركز على الآتي:

1. استهداف شرائح من النساء والشباب في الوحدات الإدارية التي تنفذ فيها منظمة مدرسة السلام برامجها وأنشطتها.
2. يتضمن الدليل محتوى تدريبياً يعطي مساحة للجوانب التطبيقية والأمثلة العملية والتدريب على اعداد دراسات ميدانية اثناء التدريب لمشكلات يهتم فيها الدليل، واتباع منهجيات وطرق التدريب الحديثة القائمة على الأسلوب التشاركي، وتبادل الرؤى والأفكار ووجهات النظر وتقديم المقترحات.
3. تضمين كل وحدة مجموعة من الأسئلة والتطبيقات التي تدعم تعميق فهم واستيعاب المواضيع التي اشتملت عليها الوحدة.
4. تنوع أساليب التدريب بحيث تشمل: العصف الذهني- الحوارات والمناقشات- تقسيم ا لمشاركين الى مجموعات كل منها ينفذ نشاطاً او أنشطة معينة.
5. تقديم عروض بواسطة تقنية الباوربوينت لإيضاح الأفكار التي تضمنها الدليل للمتدربين.
6. يوجه المدرب أسئلة تمهيدية إلى المشاركين لتشجيع الأفكار المبتكرة واستكشاف القدرات ومراعاة الطرق المختلفة للحفاظ على انتباه واهتمام المشاركين.
7. يقوم المدرب بتحفيز المشاركين للمناقشة والتفاعل مع الأنشطة التدريبية وطرح أسئلة بغرض استحداث أفكار جديدة وبث جو من المرح لكسر التوتر والملل.

■ منهجية إعداد الدليل:

اعد هذا الدليل وفقاً لمنهجية تقوم على الآتي:

1. تضمن الدليل محتوى معرفياً عن الأمن والسلام المجتمعي ودور السلطات المحلية في اليمن في تعزيزهما استناداً الى قانون وطني هو

قانون السلطة المحلية واللوائح المنفذة له، ودور النساء والشباب على المستوى المحلي في هذه الجوانب.

٢. الاستناد إلى مرجعيات دولية في مجال بناء السلم والأمن المجتمعي بحيث اشتمل الدليل على معارف وغايات القرارين الأمميّين:

- **القرار الأول:** قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن ودورها في حل النزاعات وبناء السلام والأمن، وإعادة البناء والاعمار.

- **القرار الثاني:** قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٠ بشأن تشجيع مشاركة الشباب في بناء السلام والأمن وصنع القرار.

٣. تم اعداد مسودة أولى من الدليل بغرض التدريب عليها في الميدان، وفي ذات الوقت تكيمها من قبل محكم متخصص، والمسودة الثانية جرى فيها استيعاب ملاحظات المحكم وملاحظات المدربين في الميدان وتحسين وضبط صياغة أجزاء الدليل.

الجدول الزمني للتدريب على الدليل

اليوم الأول

الزمن بالدقائق	الأنشطة
١.	تسجيل الحضور والتوقيع على كشف الحضور
	التعارف بين المشاركين: كل مشارك يذكر اسمه - ووظيفته - وجهة عمله
١0	تعريف المدرب بنفسه
٢.	كلمة ترحيب وتعريف بالبرنامج التدريبي من ممثل المنظمة المدرب
٢.	بيان قواعد السلوك التي يجب الالتزام بها اثناء تنفيذ البرنامج التدريبي
١0	الاختبار القبلي والاستماع الى توقعات المشاركين من البرنامج التدريبي
٢.	بيان لماذا اهتم الدليل بالنساء والشباب والسلم الاجتماعي مع إيضاح اهداف الدليل ولمن صمم الدليل (عرض باور بوينت)
٢.	استراحة
١٠.	الجلسة الأولى: الوحدة الأولى من الدليل: التعريفات والمفاهيم الأساسية والمصطلحات. (عرض باور بوينت) وحل أنشطة الوحدة الأولى
٢.	استراحة صلاة
٦.	الجلسة الثانية: استعراض المجموعات لحل الأنشطة
١٠.	الوحدة الثانية: الأهداف التي يحققها نظام اللامركزية الإدارية. واهميته (عرض باور بوينت) وحل النشاط المخصص لهذا القسم
٦.	تناول طعام الغداء

■ اليوم الثاني

الزمن بالدقائق	الأنشطة
١.	تسجيل الحضور والتوقيع على كشف الحضور
٣.	استعراض المشاركين لما تم في اليوم السابق
٧.	الجلسة الأولى: دور السلطة المحلية في حماية وحفظ الأمن والسلم الاجتماعي (عرض باوربونت) مع حل النشاط واستعراض المجموعات للحل
٢.	استراحة
١٠.	الجلسة الثانية: أبرز المهام في مجال الخدمات الشرطية والأمنية في كل مديرية في جانب حماية وحفظ الأمن والسلم الاجتماعي الى أهم السلطات المسؤولة عن التنمية المحلية وبناء الأمن والسلم المجتمعي (عرض باوربونت) مع حل الأنشطة
٢.	استراحة صلاة
٥.	استعراض المجموعات لحل الأنشطة
١٠.	الجلسة الثالثة: نتائج صلاحيات السلطة المحلية (عرض باوربونت) مع حل الأنشطة واستعراضها
٦.	تناول طعام الغداء

■ اليوم الثالث

الزمن بالدقائق	الأنشطة
١.	تسجيل الحضور والتوقيع على كشف الحضور
٣.	استعراض المشاركين لما تم في اليوم السابق
١٠.	الجلسة الأولى: المشاركة المجتمعية (عرض باوربونت) مع حل الأنشطة التدريبية

الزمن بالدقائق	الأنشطة
٢.	استراحة
	الجلسة الثانية: استعراض المجموعات للأنشطة، النساء والشباب ودورهم في المشاركة المجتمعية في التنمية.
١٠.	الفرع الأول: دور النساء في التنمية، ومشاركتهن في التنمية وتعزيز الأمن والسلم الاجتماعي (عرض باور بوينت)
٢.	استراحة صلاة
0.	الجلسة الثالثة: استكمال عرض الفرع الأول: دور النساء في التنمية، ومشاركتهن في التنمية وتعزيز الأمن والسلم الاجتماعي
١٠.	الجلسة الأولى: الوحدة الأولى من الدليل: التعريفات والمفاهيم الأساسية والمصطلحات. (عرض باور بوينت) وحل أنشطة الوحدة الأولى
٤.	حل الأنشطة واستعراضها
٦.	تناول طعام الغداء

■ اليوم الرابع

الزمن بالدقائق	الأنشطة
١.	تسجيل الحضور والتوقيع على كشف الحضور
٣.	عرض باور بوينت للمحاور الأساسية للقرار الاممي ١٣٢٥
٣.	الجلسة الأولى: عرض باور بوينت يتناول الخطة الوطنية للمرأة وأهدافها الاستراتيجية وأولوياتها
٧.	جلسة عامة لمناقشة طرق واساليب مناصرة النساء في تنفيذ القرار الاممي ١٣٢٥ ومسؤوليات كافة الأطراف في المناصرة وتنفيذ الخطط.
٢.	استراحة

الزمن بالدقائق	الأنشطة
٣.	الجلسة الثانية: الفرع الثاني: دور الشباب في التنمية، ومشاركتهم في تعزيز الأمن والسلم الاجتماعي (عرض باوربوينت)
٧.	جلسة عامة لمناقشة طرق واساليب مناصرة الشباب في تنفيذ القرار الاممي ٢٢٥٠ ومسؤوليات كافة الأطراف في المناصرة وتنفيذ الخطط
٢.	استراحة صلاة
٥.	الجلسة الثالثة: حل الأنشطة واستعراضها
٤.	الفرع الثالث: الشرطة المجتمعية (عرض باور بوينت) وحل واستعراض الانشطة
٦.	تناول طعام الغداء

■ اليوم الخامس

الزمن بالدقائق	الأنشطة
١.	تسجيل الحضور والتوقيع على كشف الحضور
٣.	يقوم المشاركون باستعراض ما تم في اليوم السابق
١٠.	الجلسة الأولى: السلم المجتمعي والسلامة المجتمعية وحل الانشطة
٢.	استراحة
١٠.	الجلسة الثانية: استعراض المجموعات للأنشطة، الامن المجتمعي حل الأنشطة واستعراضها
٣.	استراحة صلاة
٩.	الجلسة الثالثة: أساليب التعاون مع المجتمع والشرطة تكامل الأدوار والاهداف _حل الأنشطة واستعراضها
٦.	تناول طعام الغداء

■ اليوم السادس

الزمن بالدقائق	الأنشطة
١.	تسجيل الحضور والتوقيع على كشف الحضور
٣.	استعراض المشاركين لما تم في اليوم السابق
١٠.	الجلسة الأولى: أهداف الشرطة المجتمعية وآليات بناء الثقة بين المجتمع وشرطة
٢.	استراحة
١٠.	الجلسة الثانية: حل الأنشطة واستعراضها
٣.	الجلسة الثانية: الفرع الثاني: دور الشباب في التنمية، ومشاركتهم في تعزيز الأمن والسلم الاجتماعي (عرض باوربوينت)
٢.	استراحة صلاة
٩.	الجلسة الثالثة: أعضاء الشرطة وشركاء السلم المجتمعي، حل الأنشطة واستعراضها
٦.	تناول طعام الغداء

مجموع الأيام التدريبية	عدد الساعات التدريبية في اليوم	مجموع الساعات التدريبية
١.	٧	٧.

أساليب التدريب:

- ١- تقنية الباوربوينت
- ٢- مجموعات عمل
- ٣- العصف الذهني والناقشات
- ٤- أنشطة وتمارين تطبيقية

الزمن	الأنشطة
٤ أيام	أنشطة تدريبية تطبيقية ومهارية وفقاً لملف مهاري تطبيقي أعدته المنظمة

الوحدة الأولى:

التعريفات والمفاهيم الأساسية والمصطلحات

أهداف الوحدة الأولى:

يتوقع من المتدرب بعد الانتهاء من هذه الوحدة أن يكون قادراً على تحديد:

- مفاهيم الأمن والسلم الاجتماعي.
- مفاهيم نظام المركزية الإدارية واللامركزية الادارية واللامركزية السياسية والإدارة المحلية والسلطة المحلية والحكم المحلي.
- مكونات السلطة المحلية
- مفاهيم: المشاركة المجتمعية، التنمية المحلية، المجتمع المحلي، الشرطة المجتمعية.

أولاً: تعريفات ومفاهيم الأمن والسلم الاجتماعي:

- الامن في اللغّة: آمن يأمن أمناً تقول: أمن فلان، اي اطمأن وزال عنه الخوف؛ فالأمن ضد الخوف (١).

مفهوم الأمن العام: الأمن هو الشعور بالطمأنينة من قبل الفرد والجماعة.

ويعرف الامن أيضا بأنه:

- الأمن يعني: السكون والطمأنينة في ظاهره و باطنه والتخلص من مظاهر الخوف والقلق بكافة أشكاله (٢).
- والأمن: (في دائرة المعارف الإسلامية) يشير الى: "السلامة والحماية، الأمان، الملجأ." (٣)

السلم الاجتماعي: هو ذلك التعايش والاستقرار التام بين شعوب وأعراف مناطق

مختلفة نتيجة التفاهم وحسن الجوار واحترام الرأي الآخر وتقبل تعايش الاقليات مع بعضها وحل المشاكل بالاتفاق دون عنف." (٤)

والسلم المجتمعي (٥): هو حالة السلم والوثام داخل المجتمع نفسه وفي العلاقة بين شرائحه وقواه.

يعتبر مصطلحا " السلم الاجتماعي " " السلم المجتمعي " مترادفان من حيث المعنى.

١ (، الرابع الاصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد. المفردات في غريب القرآن، ط١، ج١. تصيف: صفوان عدنان الداودي، دار الفلم/الدار الشامية، دمشق بيروت، ١٤١٢هـ، ص٩٠، ج١)
٢ (محمد بن أبي بكر عبد الفادر الرازي: قاموس مفتاح الصحاح مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر، ١٩٥٠، ص٣٨
٣ (دائرة المعارف الإسلامية - المجلد الرابع، ص ص ٣٩٤، ٣٩٥.
٤ (محمد الفروي، السلم الاجتماعي في القرآن والحديث دار الافواء للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، طبعة أولى، ١٤١١هـ، ص١٨
٥ (عزيز سماعيل دعيم، ثقافة السلم المجتمع عقبات وتعزيزات من وجهة نظر عينة مجتمعية، مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، دورية صادرة عن عمادة البحث العلمي والدراسات العليا عمان، الاردن، ملف (٣) مجلد (٢)، ٢٠١٩، (٥)

ثانياً: تعريفات ومفاهيم ومصطلحات المركزية واللامركزية الإدارية والإدارة المحلية والسلطة المحلية:

- العلاقة بين السلم والأمن: إن كلا منهما يؤدي إلى تحقيق المصالح المشتركة للدولة والافراد: لكون الأمن من أهم دعائم تحقيق السلم؛ فالأمن أصل طمأنينة النفس وزوال الخوف ويشترك السلم معه في ذلك.

■ المركزية الإدارية واللامركزية الإدارية: أسلوبان لتنظيم وإدارة الشؤون العامة للدولة.

■ **المركزية الإدارية (1) :** أسلوب من أساليب التنظيم الإداري يقوم على تركيز ممارسة كافة الوظائف الإدارية للدولة بيد السلطة المركزية في عاصمة الدولة وفروعها في الوحدات المحلية. غير أن هذه الفروع لا تتمتع بأي قدر من الاستقلال في مباشرة وظيفتها وهي تابعة للسلطة المركزية في العاصمة ومرتبطة بها.

■ وهي تعني «ان سلطة اتخاذ القرار محصورة بيد السلطة الإدارية العليا، وهي وحدها تملك سلطة اتخاذ القرارات دون أي مشاركة من المستويات الإدارية الأخرى»

■ اللامركزية قد تكون إما: لامركزية إدارية أو لامركزية سياسية:

1- اللامركزية الإدارية تعني: توزيع الوظائف الإدارية (التنفيذية) بين الحكومة المركزية في العاصمة المركزية للدولة وبين وحدات إدارية محلية تتمتع بالشخصية الاعتبارية وتمارس هذه الوحدات وظائفها واختصاصاتها في النطاق الجغرافي المرسوم لها تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية.

2- اللامركزية السياسية: نظام تتوزع بمقتضاه السلطات الدستورية الثلاث للدولة: التشريعية والقضائية والتنفيذية بين الدولة الاتحادية (الفيدرالية) والولايات والأقاليم المكونة لها

مصطلحات	
مصطلح مرادف لمصطلح اللامركزية الإدارية.	الإدارة المحلية
هو النظام المعتمد لإدارة الشؤون المحلية وفقاً للدستور اليمني وقانون السلطة المحلية واللوائح المنفذة له، وهو مصطلح يرادف «الإدارة المحلية»، وهو أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة وأداة من أدوات التنمية الوطنية الشاملة تقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين وحدات إدارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية وتمارس هذه الوحدات وظائفها واختصاصاتها في النطاق الجغرافي المرسوم لها تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية.	السلطة المحلية

يشير إلى جملة من الصلاحيات التي تتمتع بها الولايات أو الأقاليم المكونة للاتحاد الفيدرالي.

الحكم المحلي

حتماً يقوم التنظيم الإداري الحديث للدول على الجمع بين الاسلوبيين: المركزي و اللامركزي. وإيجاد مزيج منهما في عملية التطبيق يؤدي إلى الاستفادة من مزاياهما وتجنب سلبياتهما. وكل دولة تأخذ بالنظام أو بالأسلوب الإداري الذي يتناسب وظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

مم تتكون السلطة المحلية في اليمن؟

تتألف السلطة المحلية من (1):

- 1 المجلس المحلي المنتخب للمحافظة / المديرية
- 2 الأجهزة التنفيذية المحلية في المحافظة/المديرية (فروع الوزارات والأجهزة)
- 3 رئيس الوحدة الإدارية (المحافظ/ مدير عام المديرية) وتمثل في مجموعها منظومة واحدة تعبر عن سلطة الوحدة الإدارية.

يقوم نظام السلطة المحلية طبقاً لأحكام الدستور وقانون السلطة المحلية على الأسس والمبادئ الآتية (٢):

- مبدأ اللامركزية الإدارية والمالية كأساس لنظام الإدارة المحلية.
- أساس توسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وإدارة الشأن المحلي في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال المجالس المحلية المنتخبة. وسلطات المجالس المحلية طبقاً للقانون وهي: اقتراح البرامج والخطط والموازنات الاستثمارية للوحدات الإدارية وممارسة دورها في عملية تنفيذ الخطط والبرامج التنموية، والرقابة الشعبية والإشراف على الأجهزة التنفيذية للسلطة المحلية ومسئولتها ومحاسبتها.

1 (من المادة (٣) من قانون السلطة المحلية والمادة (٣) من اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية.
2 (من المادة (٤) من قانون السلطة المحلية
3 (من المادة ٢ من قانون السلطة المحلية.
٤ (من المادة(٦)من اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية

م	تعريفات ذات صلة بنظام السلطة المحلية:
1-	هي مكاتب وفروع الوزارات والمصالح وسائر الأجهزة الحكومية في الوحدة الإدارية. وكافة فروع ومكاتب الوزارات في المحافظات والمديريات تعتبر الجهاز الإداري التنفيذي والفني للمجلس المحلي وتؤدي مهامها واختصاصاتها كجهاز تنفيذي واحد من النواحي الإدارية والفنية والمالية والمحاسبية تحت إشراف وإدارة ورقابة المجلس المحلي.
2-	رئاسة الجمهورية، رئاسة الوزراء، دواوين الوزارات والمصالح وسائر الأجهزة الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة.
3-	امانة العاصمة - المحافظة - المديرية.
4-	المجلس المحلي المنتخب للمحافظة -المديرية
5-	أمين العاصمة - محافظة المحافظة - مدير عام المديرية حسب الأحوال.

الوحدات الإدارية والمجالس المحلية جزءاً لا يتجزأ من سلطة الدولة (ا).

تتكون الهيئة الإدارية للمجلس المحلي من:

رئيساً
نائباً للرئيس
أعضاء

رئيس الوحدة الإدارية (المحافظ-مدير عام المديرية)
أمين عام المجلس المحلي (للمحافظة- المديرية)
رؤساء اللجان المتخصصة للمجلس المحلي

يتكون المكتب التنفيذي للمحافظة من (ا):

رئيساً
نائباً للرئيس

محافظ المحافظة
أمين عام المجلس المحلي للمحافظة

1 (من المادة (1.) من قانون السلطة المحلية رقم ٤ لسنة ٢٠٠٠م
2) المادة ٥٢ من قانون السلطة المحلية.
3) المادة ٩١ من قانون السلطة المحلية

■ يتكون المكتب التنفيذي للمديرية من (١):

مدير عام المديرية
امين عام المجلس المحلي للمديرية
مديري الأجهزة التنفيذية بالمحافظة

ثالثاً: مفاهيم وتعريفات التنمية والتنمية المحلية والمجتمع المحلي والمشاركة المجتمعية والشرطة المجتمعية والسلامة المجتمعية:

1. التنمية:

عملية مستمرة تهدف لرفع مستوى المجتمع في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية من مستوى أدنى الى مستوى أعلى (٢).

ومصطلح التنمية صار يشمل حزمة كبيرة من القضايا التي تهتم المجتمع وتشمل على سبيل المثال: تزويد السكان بخدمات: الكهرباء - المياه- الهاتف ... وتحسين اوضاعهم الصحية والتعليمية والمعيشية، التنمية في اللغة: تعني النماء في كم الأشياء او كيفها ونوعيتها، وقد قالت العرب: نما الزرع ونما المال إذا زاد (٣).

2. التنمية المحلية:

مجموعة من العمليات، والنشاطات الوظيفية، والتي تهدف إلى النهوض بالمجتمع المحلي في كافة المجالات.

3. المجتمع المحلي (٣):

يشير مصطلح «المجتمع المحلي» إلى حيز جغرافي معين، مثل المحلة

(١) المادة ٥٢ من قانون السلطة المحلية.
(٢) الصندوق الاجتماعي للتنمية، اليمن، تحفيز المجتمع المحلي على المبادرات المجتمعية، كتيب ارشادي لمجلس القرى واللجان المجتمعية، ١٦، ٢٠٠٢م، ص١٣٤
(٣) د. عبد الكريم نكار، مدخل الى التنمية المتكاملة رؤية إسلامية، دار المسلم، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الاولى، ١٩٩٧ص٧

-القرية -الحارة -الحي- البلدة-المنطقة السكنية او أي تجمع سكاني يقيم فيه الناس عادة، ويكسبون فيها أرزاقهم، ويربون أبناءهم، ويقومون بمعظم أنشطتهم المعيشية.

4. المشاركة المجتمعية (أ):

عملية اسهام الافراد بإرادتهم في اعمال تهم الجماعة سواء كان هذا الاسهام بالمال والجهد او الرأي وتزيد من فرصهم في صنع واستغلال الموارد المتاحة وتؤدي الى تحسين ظروفهم المعيشية ووضعهم المجتمعي.

5. الشرطة المجتمعية:

هي تنظيم شرطي اجتماعي يقوم على تعاون المواطن مع رجال الشرطة للمحافظة على الأمن، كل في منطقتهم، ومواجهة أسباب الجريمة والوصول الى النتائج الأمنية المتوخاة وتوظيف أكبر قدر من طاقات المجتمع لأعمال الشرطة وتحفيز المواطنين لمواجهة الجريمة قبل وقوعها (٢).

6. السلامة المجتمعية:

السلامة المجتمعية تعني (٣): تمكين افراد المجتمع من تحقيق الامن المجتمعي الشامل من خلال تطوير برامج وآليات عمل خاصة بالمجتمع تحقق الشراكة وتقاسم المسؤوليات المتعلقة بتوفير الامن والسلامة المحلية من خلال الانتقال من الامن التقليدي الى الامن المجتمعي.

١ (سامي الحكيمي، دليل عمل اللجان المجتمعية صادر عن منظمة أجيال بلاقات للتوعية والتنمية، اليمن، ص١٨
٢ (مرشد جابر أحمد علي، مشاركة المجتمع ودورها في التنمية الريفية في الجمهورية اليمنية، بحث دكتوراه، ٢٠١١م، ص٤٨
٣ (الدليل التدريبي لتعزيز السلامة المجتمعية، صادر عن منتدى التنمية والسياسية، اليمن، صنعاء، بالشراكة مع مؤسسة بيرجوهف الألمانية، النسخة الثانية، أكتوبر، ٢٠٢٠، ص٩

أنشطة الوحدة الأولى:



نشاط فردي: الزمن: ٣٠ دقيقة:



١. الجدول الآتي يشتمل على عبارات بعضها صحيح والبعض الآخر خطأ، مطلوب من كل متدرب التأشير امام كل عبارة ان كانت صح او خطأ:
٢. يقوم المتدرب بإعادة كتابة الجدول ويسلم الإجابة للمدرب.

خطأ	صح	العبارة
		١. لا يوجد فرق بين المركزية الإدارية واللامركزية الإدارية
		٢. الأمن هو الشعور بالطمأنينة من قبل الفرد والجماعة.
		٣. وظيفة المجلس المحلي للوحدة الإدارية رقابية وارشافية على الأجهزة المحلية ومساءلتها ومحاسبتها.
		٤. لا يوجد فرق بين "اللامركزية الإدارية" واللامركزية السياسية"
		٥. المحافظات والمديريات ومجالسها المحلية جزء لا يتجزأ من السلطة المحلية.
		٦. التنمية المحلية تهدف الى النهوض بالمجتمعات المحلية
		٧. لا يوجد فرق بين السلم المجتمعي والسلامة المجتمعية.
		٨. الإدارة المحلية والسلطة المحلية لهما نفس المعنى.
		٩. السلطة المحلية تتألف من كيانات منتخبة وأخرى معينة.
		١٠. السلم المجتمعي والسلم الاجتماعي مترادفان من حيث المعنى.

نشاط جماعي: الزمن: ٤٠ دقيقة:



- ١- يقسم المشاركون الى ثلاث مجموعات.
- ٢- يطلب من كل مجموعة التعليق على العبارات الموضحة في الجدول الآتي (من وجهة نظر المجموعة):
- ٣- تعرض كل مجموعة ما دونته من إجابات على السؤال في جلسة جماعية.

التعليق (من وجهة نظر المجموعة)	العبارة
	١. الأسلوب «المركزي» في إدارة شؤون المجتمعات المحلية، أفضل من الأسلوب «اللامركزي» لأن تكاليفه أقل.
	٢. السلطات المحلية لا تعمل بمبدأ المشاركة المجتمعية في المحافظة التي ننتمي إليها.
	٣. الشرطة المجتمعية وفقاً للمفهوم الذي عرض علينا يصعب تطبيقها في مناطقنا.
	٤. الامن المجتمعي في مناطقنا في أفضل حالاته.
	٥. ليس لأعضاء المجالس المحلية في مناطقنا وجود حقيقي يلمسه المواطن.

نشاط جماعي: الزمن: ٣٠ دقيقة:



١. يقسم المشاركون الى مجموعتين، كل مجموعة تدون (من وجهة نظرها) ماذا يقصد بالمصطلحات والمفاهيم الآتية: مع إيضاح ما هو العامل المشترك بينها،

- المشاركة المجتمعية
- المجتمع المحلي
- التنمية المحلية

- الشرطة المجتمعية
- السلم المجتمعي
- الأمن المجتمعي

٢. تعرض كل مجموعة ما دونته من إجابات في جلسة جماعية

الوحدة الثانية:

السلطة المحلية ودورها في مجال تعزيز الأمن
والسلم الاجتماعي

أهداف الوحدة الثانية:



يتوقع من المتدرب بعد الانتهاء من هذه الوحدة أن يكون قادراً على:

- التعرف على الأهداف التي يحققها نظام اللامركزية الإدارية أو السلطة المحلية.
- التعرف على دور السلطة المحلية في حماية الأمن والسلم الاجتماعي.
- التعرف على السلطات المسؤولة عن التنمية المحلية وبناء الأمن والسلم المجتمعي

مقدمة:

نظام اللامركزية الإدارية أصبح يحتل مكاناً ومركزاً هاماً في حياة الشعوب، نظراً لقرب هذا النظام من المواطنين، وللدور الفعال الذي يؤديه في الجوانب التنموية والإدارية وفي كافة المجالات، وبما يتيح من مشاركة افراد المجتمع المحلي في التخطيط للتنمية المحلية وفي رسم وتنفيذ الخطط المحلية لتلبية احتياجات وتطلعات المجتمعات المحلية، وهذا النظام يوفر عملية تربوية وتأهيلية وتدريبية وبناء لقدرات افراد المجتمعات المحلية ليتمكنوا من الاسهام في إدارة شؤونهم المحلية. ومن الأمور المحلية التي تهم المجتمعات المحلية هي بناء الامن والسلم المجتمعي والسلطات الرسمية المسؤولة عن حماية الامن والسلم المجتمعي والمحافظة عليه.

اولاً: الأهداف التي يحققها نظام اللامركزية الادارية في ضوء التجارب الدولية: والتي ينتج عنها العديد من الفوائد والمزايا:

- 1. يعمل النظام اللامركزي في الإدارة على حشد وتعبئة طاقات وموارد افراد المجتمع المحلي ومساهماتهم في الجهود المبذولة في عملية التنمية المحلية بهدف تحسين ورفع مستوى معيشتهم.**
- 2. يعمل نظام اللامركزية على مساعدة الدول والمجتمعات المحلية على تحقيق التنمية المستدامة وإقامة مجتمع العدل والمساواة، كما يعد من أفضل الضمانات المجربة لتحقيق التنمية المستدامة.**
- 3. يوفر العاملون في الاجهزة الإدارية المحلية مجالات أفضل وأكثر كفاءة**

لتقديم الخدمات العامة للسكان المحليين ويجعلون الخدمات في متناول الناس ب سهولة ويسر.

4. يخلق نظام اللامركزية الادارية فرصاً أكثر لمشاركة المواطنين وتوسيع قاعد المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرار وإدارة الشؤون المحلية وتحقيق السلم المجتمعي.

5. النظام اللامركزي وسيلة للتنمية بما ينقله او ما يفوضه من وظائف وصلاحيات ومهام من المستوى المركزي الى المستوى المحلي ويوفر امكانية لإشراك أفراد المجتمعات المحلية في تخطيط مشاريع التنمية الذاتية والخدمات لمناطقهم والرقابة والمتابعة والتقييم لمستوى تنفيذها.

6. يرفع نظام اللامركزية الادارية من مستوى المشاركة الشعبية من خلال:

■ تعميق الثقة بالإنسان وبالقيم الإنسانية عن طريق احترام حريات الأفراد ورغباتهم في انتخاب ممثليهم في المجالس المحلية الذين يعملون على الاسهام في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المحلية.

■ إشراك المواطنين في إدارة شئون وحداتهم المحلية مما ينمي من قدراتهم ويدربهم على فهم قواعد وأصول العمل السياسي ومبادئ إدارة شئون الدولة والحكم، ويجعل من مبدأ حكم المواطنين لأنفسهم بأنفسهم حقيقة واقعة.

■ توطيد اسس الديمقراطية المحلية، حيث يعد النظام اللامركزي بمثابة المدرسة الأولى والنموذجية لتعلم الديمقراطية التي تعتبر الأساس والقاعدة التي يقوم على صرحها نظام الحكم الديمقراطي في العديد من الدول على مستوى العالم.

7. يخفض نظام اللامركزية الإدارية من حدة النزاعات والتوتر بين سكان الوحدات المحلية حيث يعد:

- أحد أهم الوسائل لدعم وتنمية الروابط الروحية بين أفراد المجتمع المحلي وتقريب وجهات النظر بينهم.
- أحد أهم الوسائل لحل المشاكل والتوترات والنزاعات التي قد تنشأ بين

السكان في الوحدات الادارية، ومن ثم القضاء على أسبابها بتكاليف ووسائل أقل:

- لأن القيادات المحلية المعنية والمسؤولة عن معالجة المشاكل والنزاعات هي قيادات نابعة من عمق النسيج الاجتماعي المحلي، والسكان يعرفونها جيداً.
- لأن هذه القيادات المجتمعية تدرك طبيعة وابعاد المشكلات والنزاعات المحلية وجذورها.
- لأن هذه القيادات والأجهزة المحلية تعمل تحت اشراف رقابة وتقييم ومساءلة المجتمع المحلي، حيث يشكلون معا وحدة اجتماعية واحدة، ويسعون إلى تحقيق مصالح مشتركة تعزز الامن والسلم المجتمعي.

8. يعمل النظام اللامركزي على تقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة:

يسعى نظام اللامركزية إلى تقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة من خلال توزيع وتقاسم الاختصاصات والصلاحيات والوظائف الإدارية والتنموية والأمنية بين السلطة المركزية والوحدات الإدارية المحلية، بدلا من تركيزها في العاصمة المركزية للدولة.

وتظهر اهمية اللامركزية:

المحلية الى المستوى المحلي عند تعرض الدولة إلى أزمات وحروب ، فالحروب الحديثة تركز على العواصم والمراكز الحساسة الاقتصادية والإدارية الكبرى ،وأظهرت التجارب

التي مرت بها بعض الدول اثناء الحروب الكونية ، ان الدول التي تدير شؤونها بأسلوب نظام المركزية

الادارية، إذا ما تعرضت عاصمة الدولة التي تتركز فيها عمليات صنع القرار وتدار منها مرافق وأجهزة الخدمات الحيوية الى ضربة عسكرية قوية، فإن الحياة تصاب بالشلل الكلي وتفقد الدولة السيطرة على الأمور،

ملاحظة هامة:

هذا الوضع يختلف في حال تطبيق النظام الإداري المركزي، حيث تتعدد مراكز اتخاذ القرار عن الوحدات المحلية، وعادة تكون الإجراءات المركزية معقدة ويصعب على متخذي القرار في المركز الإلمام بمشاكل المحليات وفهمها، ولذلك، تتفاقم المشاكل وتتعدد وتكون الحلول باهظة التكلفة.

وتظل الوحدات المحلية في انتظار القرارات والأموال والخدمات من المركز.

■ لكن هذا الامر يختلف في حالة الدول التي تأخذ بالنظام اللامركزي في إدارة شؤونها، حيث تبقى الوحدات الإدارية اللامركزية التي تدير وتسير شؤونها بنفسها، ولديها تشريعات توفر حرية التصرف والاستقلال قادرة -في أوقات الازمات والصروب- على تأدية مهامها وواجباتها في كل انحاء الدولة وفي تقديم الخدمات للسكان المحليين، دون الحاجة للاعتماد على المركز، لان قياداتها منبثقة من السكان ولديها هياكل إدارية وقوى بشرية وموارد مالية خاصة بها وحساباتها في البنوك المحلية.

مثال على ذلك: بالرغم من الدمار الشديد الذي أصاب العاصمة البريطانية لندن خلال الحرب العالمية الثانية، ظلت أجهزة الإدارة المحلية تمارس مهامها في كل المناطق البريطانية بكفاءة عالية، مما ساعد على صمود السكان وتمتعهم بمعنويات عالية (١).

9. يساهم النظام اللامركزي في القضاء على القوى المستبدة والمتسلطة داخل الدولة:

دلت التجربة العملية في عدد من الدول أن تطبيق النظام اللامركزي وقيام المجتمع بانتخاب مجالس محلية تمثله ووجود آليات جديدة للرقابة المجتمعية على الأداء والادارة المحلية، قد ساهم في القضاء على استئثار قوى سياسية بعينها كانت متسلطة على صناعة القرار ومستحوذة على مقدرات وإمكانيات الدولة مما أجهض وأضعف مراكز القوى هذه وأدى إلى تفككها وزوالها في العديد من الدول.

10. يخلق النظام اللامركزي روح التنافس بين وحدات الإدارة المحلية:

يعمل النظام اللامركزي على خلق روح التنافس في الاداء بين الوحدات الإدارية المحلية، وتجد الأجهزة المحلية الكثير من الفرص والمجالات للتجريب والإبداع وابتكار حلول ومعالجات للمشكلات التي تواجهها، والاستفادة من تجارب بعضها البعض، ونشر التجارب الرائدة وتبادلها مع بقية الوحدات الادرية.

(١) مصطفى الجندي، الإدارة المحلية واستراتيجيتها، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٧٨، ص. ١١.

ثانياً: دور السلطات المحلية في حماية الأمن والسلم المجتمعي:

يعد الأمن ضرورة هامة لخلق بيئة حياة مستقرة للفرد والمجتمع، واهم متطلبات قيام الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، ويعد الأمن أحد اهم أسس التنمية. وبدون الامن يصعب تأمين بيئة جاذبة ومشجعة للاستثمار المحلي والوطني والاجنبي. ولذلك، ركزت تشريعات السلطة المحلية على موضوع توفير الامن والاستقرار في الوحدات المحلية والحفاظ على النظام العام وتطبيق سيادة القانون في كافة الوحدات الإدارية من خلال توسيع اختصاصات الأجهزة الأمنية لتشمل مجالات حيوية عديدة تجعل السكان أكثر استقراراً وامناً.

والسلطة المحلية بمكوناتها المختلفة -وأوكل اليها قانون السلطة المحلية واللوائح المنفذة له مهام إدارية وتنفيذية ورقابية في حماية وحفظ الامن والسلم المجتمعي يمكن ايجازها في الآتي:

1. المهام التنفيذية والرقابية المسندة لتكوينات السلطة المحلية في جانب حماية الحقوق والحريات العامة والمحافظة على النظام العام وأمن وسلامة المجتمع (أ)

المهمة من اختصاص:	المهام التنفيذية والرقابية المسندة لتكوينات السلطة المحلية
مدير عام المحافظ المديرية	حماية الحقوق والحريات العامة.
مدير عام المحافظ المديرية	المحافظة على الأموال والممتلكات العامة والخاصة في إطار الوحدة الإدارية
مدير عام المحافظ المديرية	المحافظة على النظام العام في الوحدة الإدارية.
مدير عام المحافظ المديرية	تعزيز دور القضاء وذلك بإحالة ما يعرض عليه من منازعات ذات طابع قانوني إلى الأجهزة القضائية المختصة وتنفيذ الاوامر والقرارات والاحكام التي يطلب منه القضاء تنفيذها

1 (من المواد (٤٠)، (٨٤)، (٥٢)، (٩٢) من قانون السلطة المحلية، والمادة (١٢) من اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية.

مدير عام المحافظ المديرية	اتخاذ التدابير العاجلة واجراء الاتصالات اللازمة لمواجهة حالات الكوارث والطوارئ وتنسيق الجهود الرسمية والشعبية للتخفيف من آثارها
المكتب التنفيذي	اتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة بمواجهة الكوارث الطبيعية وتفعيل أنشطة الدفاع المدني.
رئيس الوحدة الإدارية- اللجنة الامنية	مدير أمن الوحدة الإدارية، وقوى الأمن العام فيها يعملون على ضبط الامن في إطار الوحدة الادارية ويرأس اللجنة الامنية رئيس الوحدة الإدارية.
إدارات الأمن بالمحافظات	الإشراف على خدمات الشرطة ودراسة التقارير المتعلقة بها واقتراح تحسين وتطوير الخدمات في المجالات الشرطة المختلفة.
المجلس المحلي للمحافظة- المديرية	مناقشة الحالة الأمنية في المحافظة وإصدار التوجيهات والتوصيات المناسبة التي تساعد على تعزيز الأمن والاستقرار للمواطنين وحماية الحقوق والحريات العامة والمحافظة على الأموال والممتلكات العامة والخاصة.
كل عضو من أعضاء المجلس المحلي	المساهمة بصورة فاعلة في تحقيق مبدأ احترام القانون والنظام العام والتنسيق والاتصال بالجهات المعنية بهدف المحافظة على أمن وسلامة المجتمع وممتلكاته وحماية المرافق الخدمية والمشاريع العامة في نطاق الوحدة الإدارية.

٢. ابرز المهام والاختصاصات في مجال الخدمات الشرطية والأمنية في كل مديرية في جانب حماية وحفظ الامن والسلم الاجتماعي (١):

- الوقاية من الجرائم والمخالفات قبل وقوعها والعمل على كشفها والقضاء على اسبابها وظروف نشأتها.
- حماية ارواح وسلامة المواطنين والملكية العامة والخاصة والشخصية.
- تنظيم الحركة المرورية وتحديد مواقع اللوحات الارشادية والعلامات المرورية والاشارات الضوئية المرورية وضبط المخالفات وإعداد الاحصاءات والمعلومات المتعلقة بالحوادث المرورية مشفوعة بالمقترحات الكفيلة بالحد من اثارها.
- حماية المجتمع من المخدرات والمؤثرات العقلية ومكافحتها وضمان تنفيذ القوانين والأنظمة الخاصة بذلك.
- تسجيل وقائع الاحوال المدنية للمواطنين من زواج وطلاق وميلاد ووفاة واصدار البطائق الشخصية والعائلية.
- مكافحة اعمال التهريب بكافة اشكاله ووسائله وضمان أمن الموانئ

(١) من المادة (١٣) بند عاشر، من اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية.

- والمنافذ البرية والبحرية والجوية
- حراسة المنشآت والمرافق العامة.
- مكافحة اعمال الشغب وكافة مظاهر الاخلال بالأمن.
- تأمين متطلبات الدفاع المدني والسلامة العامة في اوقات السلم وحالات الحرب والطوارئ وتأمين التجهيزات والمعدات اللازمة لها.
- نشر الوعي القانوني والأمني لدى المواطنين عن طريق شرح وبلورة مهام الشرطة والواجبات المناطة بها في الحفاظ على الامن العام ومكافحة الجريمة
- مكافحة الحرائق والمساعدة في اعمال الاغاثة والايواء في حالات الكوارث والنكبات الطبيعية.
- اقامة البرامج الخاصة بتوعية المواطنين بطرق ووسائل الوقاية من الحرائق وتدريب فرق المتطوعين على اعمال الاغاثة والانقاذ.
- تنفيذ مشاريع منشآت ومرافق الدفاع المدني والملاجئ العامة.

٣. ما هي واجبات عضو المجلس المحلي وعلاقتها بالأمن والسلم المجتمعي؟

الواجبات المسندة لعضوالمجلس المحلي^(١):

1. الحضور المنتظم والمشاركة الفعالة في اجتماعات وأعمال المجلس.
2. التعاون والعمل بروح الفريق الواحد مع بقية اعضاء المجلس المحلي
3. عقد اللقاءات مع المواطنين للتعرف على همومهم ومتطلباتهم ونقلها إلى المجلس وشرح وتوضيح قرارات المجلس بأهدافها وابعادها المختلفة وتحفيزهم على التفاعل والمشاركة في تنفيذ وإنجاح برامج التنمية المحلية.
4. إنماء وترسيخ العلاقات والصلات الاجتماعية الإيجابية بما يحقق ويحمي الوحدة الاجتماعية والوطنية.
5. المساهمة بصورة فاعلة في تحقيق مبدأ احترام القانون والنظام العام والتنسيق والاتصال بالجهات المعنية بهدف المحافظة على أمن وسلامة المجتمع وممتلكاته وحماية المرافق الخدمية والمشاريع العامة في نطاق الوحدة الإدارية.
6. التزام الصدق والموضوعية والتجرد في عرض القضايا والاراء والملاحظات

(١) المادة (١١٥) من قانون السلطة المحلية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٢م

بما يمكن المجلس من اتخاذ القرارات الصائبة.

٤. ماهي حقوق عضو المجلس المحلي؟

يتمتع عضو المجلس المحلي بالحقوق الآتية (2):

- التعبير بحرية عن رأيه في اجتماعات المجلس ولجانه المتخصصة
- المشاركة في عملية الترشيح والانتخاب لمنصب المحافظ وأمين عام المجلس ورئاسة وعضوية أي من لجان المجلس المحلي.
- الاطلاع على محاضر ووثائق وسجلات المجلس المحلي
- اقتراح إدراج موضوع معين في جدول أعمال المجلس المحلي
- التصويت على القرارات والتوصيات التي يتخذها المجلس.

ثالثاً: أهم السلطات المسؤولة عن التنمية المحلية وبناء الأمن والسلم المجتمعي:

المهام والاختصاصات التنموية في اليمن موزعة بين مختلف الفاعلين الرئيسيين وعلى وجه الخصوص السلطة المركزية والسلطة المحلية وسيتم بيان دور كل منها على النحو الآتي:

أ - دور الأجهزة المركزية في التنمية (١):

حدد قانون السلطة المحلية ان من مهام الأجهزة المركزية تجاه الأجهزة التنفيذية المحلية ما يلي:

1. رسم السياسات العامة.
2. سن اللوائح والقرارات التنظيمية.
3. الرقابة على أداء السلطات المحلية وأجهزتها المختلفة.
4. التأهيل والتدريب لقيادات الأجهزة المركزية والمحلية.
5. تنفيذ مشاريع التنمية التي يتعذر تنفيذها من قبل السلطات المحلية بناء على طلب منها.
6. تنفيذ المشاريع التنموية والخدمية ومشاريع البنى التحتية التي تتسم بطابع وطني عام مثل المطارات والموانئ والجامعات والطرق التي تربط بين المحافظات او دول الجوار وغيرها..

تؤكد الخبرة الدولية الناجحة في مجال التنمية وبناء الامن والسلم المجتمعي إن الدول التي حققت نتائج ملموسة في هذا المجال، حققت ذلك من خلال المشاركة المجتمعية من قبل كل فئات المجتمع التي أتاحت لها فرص المشاركة الفعالة وتقديم مقترحات وتصورات للمشكلات التي تواجه الدولة والمجتمع.

الدولة بسلطاتها الثلاث وبقطاعاتها ومؤسساتها المختلفة وسائر الجهات المعنية مركزياً ومحلياً، والقطاع الخاص ورجال الدين والشخصيات القبلية واجهزة العدالة والأمن، وكذا أجهزة السلطة المحلية بكل تكويناتها، مسؤولون عن التنمية المتوازنة والشاملة والمستدامة وتعزيز الأمن والسلم المجتمعي، ولا بد من تعاون وتضافر جهود المجتمع بكل شرائحه لتحقيق ذلك.

ب- دور السلطة المحلية في التنمية:

السلطة المحلية جزء لا يتجزأ من سلطة الدولة وقد حددت تشريعات السلطة المحلية مهام وصلاحيات وسلطات تكوينات السلطة المحلية في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما سبق تفصيل بعضها في هذه الوحدة. ويمكن تقديم عرض مركز لدورها فيما يلي:

1. عملت الوحدات الإدارية على مستوى المحافظات والمديريات ضمن الدور التنموي المرسوم لها وفقاً لتشريعات السلطة المحلية على تقديم خدمات وتنفيذ مشاريع في مجالات عديدة تنموية وخدمية تعزز الأمن وتدعم السلم وتوفر الاستقرار، مستندة في ذلك الى منظومة تشريعية اشتملت على صلاحيات هامة في جوانب التنمية المحلية ومشاركة المجتمع المحلي في التنمية، ومتى ما توفرت التنمية والخدمات المحلية، فان من نتائج ذلك تعزيز الأمن والنظام العام والسلام والوثام المجتمعي.

2. المنظومة التشريعية للسلطة المحلية منظومة حديثة وواضحة: وبموجبها نقلت وظائف وصلاحيات ومهام تنموية وإدارية وامنية من

المستوى المركزي الى المستوى المحلي، ووجدت هياكل إدارية وقوى بشرية تتولى إدارة المهام والصلاحيات المنقولة، ووفرت امكانية إشراك أفراد المجتمعات المحلية في اقتراح وتنفيذ مشاريع التنمية المحلية في كافة المجالات لمناطقهم والرقابة على التنفيذ وتقييم مستوى الاداء والعمل على حل المشاكل المحلية عن طريق الأجهزة المحلية ، والحفاظ على الأمن والسكينة العامة والنظام العام، كل هذه الامور تسهم في تخفيف التوترات الاجتماعية وتعزز الأمن والسلام.

3. وجود جمعيات نوعية ومهنية ومنظمات مجتمع مدني على المستوى المحلي
تحت رعاية وتشجيع المجلس المحلي المنتخب وأجهزة السلطة المحلية، ومنها الجمعيات الخيرية التي تعد من أكثر منظمات المجتمع المدني انتشاراً وتواجداً في المحافظات والكثير من المديريات، وهي منظمات تستهدف المساهمة في توفير الرعاية الاجتماعية للأفراد وخصوصاً الأطفال الذين يحتاجون الى رعاية خاصة والنساء والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين، والاسر الفقيرة ، وتسعى هذه المنظمات الى توفير المساعدات والدعم لقطاع واسع من شرائح المجتمع وتسهم هذه المنظمات في تلبية احتياجات هؤلاء السكان من الغذاء والدواء والمساعدات بشتى صورها مما يسهم في تعزيز الأمن والسلم المجتمعي ومكافحة الفقر.

4. تنفيذ السلطات المحلية مشاريع تنمية وخدمية توفر مناخاً صحياً واجتماعياً مقبولاً لفئات السكان خصوصاً الاشد فقراً، مما يقلل من حالات الإصابة بالأمراض والابوئة والوفيات وبالتالي، يقلل من حالات الاحتقان والنزاعات والتوترات في أوساط المجتمع.

5. وجود موارد مالية خاصة بالسلطات المحلية لتمويل التنمية بحيث تنفذ كل مديرية خطتها التنموية المحلية من مواردها المالية الخاصة وتنفيذ العديد من الأنشطة الخدمية والتنموية الممولة من الموازنة السنوية للوحدة الإدارية الى جانب ما تنفذه الحكومة المركزية والجهات المعنية الاخرى من مشاريع تنمية وخدمات.

6. من مهام المجالس المحلية مناقشة الحالة الأمنية في كل محافظة

ومديرية كلما استدعى الامر ذلك، وإصدار التوجيهات والتوصيات والقرارات المناسبة التي تساعد على حل المشاكل التنموية وحفظ الأمن والاستقرار وحماية ارواح وسلامة المواطنين وكذا حماية الحقوق والحريات العامة والمحافظة على الأموال والممتلكات العامة والخاصة.

7. تشريعات السلطة المحلية اناطت بالمجلس المحلي الممثل للسكان بكامل قوامه او من خلال أعضائه منفردين المساهمة بصورة فاعلة في تحقيق مبدأ احترام القانون والنظام العام والتنسيق والاتصال بالجهات المعنية بهدف المحافظة على أمن وسلامة المجتمع وممتلكاته وحماية المرافق الخدمية والمشاريع العامة في نطاق كل وحدة الإدارية.

8. تعزيز دور القضاء: تشريعات السلطة المحلية تلزم المحافظ ومدير عام المديرية بتعزيز دور أجهزة القضاء على المستوى المحلي، وذلك بإحالة ما يعرض على كل منهما من منازعات ومشكلات ذات طابع قانوني إلى الأجهزة القضائية المختصة وتنفيذ الأوامر والقرارات والاحكام التي يطلب منهما القضاء تنفيذها، وفي هذا تعزيز وبناء للأمن والسلام المجتمعي.

9. من مهام الأجهزة المختصة على المستويين المركزي والمحلي نشر الوعي القانوني والامني بين المواطنين وتوعيتهم عن طريق شرح وبلورة كافة القضايا المحلية بما في ذلك مهام الشرطة والواجبات المناطة بها في الحفاظ على الامن العام والسكينة العامة ومكافحة الجريمة عبر وسائل الاعلام المختلفة.

10. من مهام السلطات المحلية تنفيذ خطط تركز على تنمية المرأة ورعاية الامومة والطفولة والشباب من الجنسين وسائر فئات المجتمع. وتوفير خدمات للسكان في مجالات التعليم والصحة والمياه والبيئة، بهدف تخفيف هجرة السكان من الريف الى المدن بحثاً عن الخدمات. ومثل هذه الخطط تساهم في حماية وتعزيز الأمن والسلام الاجتماعي.

11. حددت تشريعات السلطة المحلية الحالات والمسائل التي تستوجب

قيام عضو المجلس المحلي بتقديم الأسئلة وطلبات الإحاطة للقيادات التنفيذية المحلية في حالة وجود ما يهدد الصحة العامة والسلامة المجتمعية والأمن والسكينة العامة ويؤثر على التنمية المحلية، ومنحت المجلس المحلي سلطة سحب الثقة وإقالة القيادات المحلية عند الاخلال بواجباتهم او ارتكابهم لمخالفات.

12. الاجهزة والسلطات الأمنية المختصة على مستوى كل وحدة إدارية معنية باتخاذ العديد من التدابير التي تحمي المجتمع من الجريمة والمخدرات.

13. منحت السلطة المحلية في كل من المحافظة والمديرية صلاحية مباشرة كافة التصرفات المالية ذات الصلة بتنفيذ الخطة التنموية والموازنة السنوية المعتمدة لكل محافظة ومديرية دون الحاجة للرجوع للسلطات المركزية، وهذا الامر يعد من مقومات استقلالية الوحدات المحلية، ويمنح السلطات المحلية صلاحية تنفيذ المشاريع التي تلبى متطلبات المجتمع ومعالجة المشكلات المحلية.

14. تعمل السلطات المحلية على اتخاذ التدابير الكفيلة بالمحافظة على التراث الشعبي والعمل على تنمية وتطوير الأنشطة الثقافية والفنية في مختلف مجالات و صنوف الابداع ورعاية وتشجيع المبدعين والموهوبين والاتحادات والجمعيات والمنظمات الثقافية والفنية والاشراف عليها (١).

15. من مهام السلطات المحلية : رعاية النشء والشباب وتشجيع الأنشطة الشبابية والرياضية وتفعيل برامجها في مختلف المجالات (٢).

16. تنفذ السلطات المحلية برامج تستهدف تطوير المرأة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ودعم مشاركتها الفاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبرامج تنمية المجتمع ودعم الاسر المنتجة (٣)

١ من المادة (١٢) فقرة (١٦) من اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية.
٢ من المادة (١٢) فقرة (٩) من اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية
٣ من المادة (١٣) بند رابعا فقرة (٥) من اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية

تعمل السلطة المحلية على مستوى المحافظة والمديرية على تنفيذ خطط وبرامج تحقق ما يلي (١) :

- تنمية المرأة ورعاية الامومة والطفولة .
- الاهتمام بالجزر والمناطق الحدودية والمحرومة من المشاريع والخدمات
- الاهتمام بالبدو الرحل وغيرهم من الفئات غير المستقرة والعمل على تهميتهم ومساعدتهم على الاستقرار .
- تبني سياسات أو حوافز تحقق جذب السكان واستقرارهم وخاصة في المناطق غير المأهولة
- الاستفادة من الدراسات السكانية في عملية التنمية وتوزيع المشاريع وتحقيق التوازن الديمغرافي.

ومما سبق، يتضح ان صلاحيات واختصاصات السلطة المحلية توفر مناخاً وبيئة مناسبة لقيام تنمية متوازنة ومستدامة ومن نتائجها حماية وتعزيز الأمن والسلم والوثام الاجتماعي على المستوى المحلي مع التأكيد على ما يلي:

- إن التنمية هي أساس عملية بناء السلام والأمن الاجتماعي، والسلطات المحلية في اليمن اسند اليها هذا الدور بموجب الدستور وتشريعات السلطة المحلية.
- قيام السلطات المحلية بالتوزيع العادل للموارد المالية المحلية من اجل إقامة مشاريع التنمية وتقديم الخدمات للسكان في الوحدات الإدارية يخفف من حدة النزاعات، ووجود السلطات المحلية بدون ان توفر لها الاموال والاعتمادات المالية اللازمة فلا معنى لوجودها، فالمال هو عصب السلطة المحلية.
- ان التهميش وحرمان مناطق معينة من التنمية والخدمات في فترات النزاعات، والارتجال في توزيع الخدمات ومشاريع التنمية المحلية يولد الغبن والعداوات، ويزيد من التوترات والصراع الاجتماعي.
- النزاعات والحروب تبعثر الجهود وتهدد السلم الاجتماعي وتفشل الخطط التنموية، وتهدم البنى التحتية وتؤدي الى تصدع حالة الوثام

والتماسك الاجتماعي.

- نزوح السكان من مناطقهم بسبب الصراعات يفقدهم مصادر ارزاقهم ويؤدي الى بحثهم عن الأمان والأمن في مناطق أخرى ليس لديها إمكانية لتقديم الخدمات لهم وايوائهم، الامر الذي يؤدي الى تفاقم معاناتهم والتضييق عليهم، وهذا ينعكس سلباً على سلوكهم وتعاملهم مع المجموعات الاجتماعية الأخرى.
- النزاعات والصراعات والحروب تعطل المشاريع التنموية والخدمية كالصحة والتعليم وخدمات المياه والكهرباء.

أنشطة الوحدة الثانية:



نشاط جماعي (أ): الزمن: ٤٠ دقيقة:



- 1- يتم تقسيم المشاركين الى مجموعتين.
- 2- كل مجموعة تدون ملاحظات على الأهداف الموضحة في الجدول الآتي والتي تؤكد الخبرة الدولية ان نظام اللامركزية الإدارية يحققها:

الهدف	هل لهذا الهدف أثر ملموس في نظام اللامركزية في اليمن؟ وضح ذلك.
• نظام اللامركزية الإدارية يخفض من حدة النزاعات والتوتر بين سكان الوحدات الإدارية المحلية	
• يخلق النظام اللامركزي روح التنافس بين الوحدات الإدارية المحلية.	
• يرفع نظام اللامركزية الادارية من مستوى المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار.	
• النظام اللامركزي وسيلة للتنمية	
• يسعى نظام اللامركزية إلى تقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة	

- 3- تعرض وتناقش نتائج عمل كل مجموعة في جلسة تضم كل المتدربين.

نشاط جماعي (ب): الزمن: ٤٠ دقيقة:



- يتم تقسيم المشاركين الى ثلاث مجموعات
- ٢- كل مجموعة تقوم بمناقشة العبارة الآتية: (حماية الأمن والسلم المجتمعي من اهم أدوار السلطة المحلية في كل وحدة إدارية، وعلى أفراد المجتمع المحلي أن يساندوا هذا الدور ويتفاعلوا معه).
- ٣- تدون كل مجموعة -من وجهة نظرها - اهم الادوار الملموسة على مستوى الوحدات الإدارية التي ينتمي اليها اعضاء المجموعة وما هو الاسناد الذي يجب على المجتمع المحلي ان يقدمه في جوانب تعزيز الامن والسلم المجتمعي.

دور المجتمع المحلي المساند للسلطات المحلية المختصة	أدوار السلطات المحلية في مجال تعزيز الامن والسلم المجتمعي التي يلمسها الاعضاء المجموعة

- ٤- تعرض وتناقش كل مجموعة نتائج عملها في جلسة تضم كل المتدربين.

نشاط فردي (أ): الزمن: ١٥ دقيقة:

حقوق وواجبات أعضاء المجالس المحلية عديدة. مطلوب من كل متدرب تصنيف ما هو مدون في الجدول الآتي والتفريق بين ما هو (حق) او (واجب) بوضع إشارة في المكان المناسب:

م	النص	حقوق	واجبات
١	التزام الصدق والموضوعية والتجرد في عرض القضايا والآراء والملاحظات بما يمكن المجلس المحلي من اتخاذ القرارات الصائبة .		
٢	اقترح إدراج موضوع معين في جدول أعمال المجلس المحلي		

٣	التعاون والعمل بروح الفريق الواحد مع بقية اعضاء المجلس المحلي
٤	المساهمة بصورة فاعلة في تحقيق مبدأ احترام القانون والنظام العام ،بهدف المحافظة على أمن وسلامة المجتمع وممتلكاته وحماية المرافق الخدمية والمشاريع العامة في نطاق الوحدة الإدارية.
٥	تنمية وترسيخ العلاقات والصلات الاجتماعية الإيجابية بما يحقق ويحمي الوحدة الاجتماعية والوطنية.

نشاط جماعي (٣): الزمن: ٤٠ دقيقة:



١- يقسم المشاركون الى مجموعتين:
المجموعة الأولى: تدون في قائمة أهم خمسة مشاريع تنمية او خدمية أنجزتها السلطة المركزية او السلطة المحلية في نطاق المحافظة وتقدم خدمات للسكان في مجالات: الطرق أو الصحة أو التعليم أو المياه أو الكهرباء وغيرها... مع بيان اهم الإيجابيات والسلبيات من وجهة نظر المجموعة وفقاً للجدول الآتي:

أهم السلبيات (من وجهة نظر المجموعة)	أهم الإيجابيات (من وجهة نظر المجموعة)	اسم المشروع ونوعه: صحي، تعليمي...الخ

المجموعة الثانية: تدون في قائمة فيها أمثلة لمشاريع معينة في نطاق المحافظة لم تنجز او توقف العمل بها بسبب الخلافات والنزاعات بشأنها او بسبب مشاكل التمويل او غيره..

نوع المشروع	سبب الخلاف او النزاع المعرقل لإقامة المشروع	دور السلطة المحلية والمجتمع

٢- تعرض وتناقش نتائج عمل كل مجموعة في جلسة تضم كل المتدربين.

نشاط جماعي (٤) : الزمن ٤٠ دقيقة:



١. يقسم المتدربون الى ثلاث مجموعات:
٢. تناقش كل مجموعة ماورد في الجدول الآتي الذي يتضمن عبارات فيها بعض الحقائق الموجزة لقضايا ومشاكل في الواقع اليمني:
٣. مطلوب من كل مجموعة تدوين التعليق المناسب امام كل عبارة بذكر اهم المشاكل او النتائج التي تترتب عليها (من وجهة نظرها) بصورة موجزة ومركزة:

العبارة	التعليق:
١. هجرة السكان من الريف الى المدن بحثاً عن الخدمات وفرص العمل تؤدي الى نشوء مشاكل عديدة:	
٢. تهميش وحرمان مناطق معينة في مديرتك من الخدمات والمشاريع التنموية يتسبب في:	
٣. قيام السلطة المحلية بتنفيذ سياسات وبناء مشاريع وتقديم حوافز لاستقرار السكان في الريف من نتائجها:	
٤. التوزيع العادل للموارد المالية للسلطة المحلية المخصصة للتنمية بين المناطق في إطار المديرية يؤدي الى:	
٥. النزاعات والحروب والصراعات تؤثر على التنمية المحلية وتؤدي الى:	
٦. وجود منظمات مجتمع مدني فاعلة على مستوى المحافظات والمديريات يساهم في:	
٧. وجود سلطات محلية بدون توفير الموارد المالية اللازمة لها للقيام بمهامها التنموية يؤدي الى:	
٨. تقاعس السلطات المحلية المختصة في حماية أرواح المواطنين وممتلكاتهم الخاصة والحفاظ على الأمن والسلم ومكافحة الجريمة يؤدي الى:	

الوحدة الثالثة:

المشاركة المجتمعية

أهداف الوحدة الثالثة:



يتوقع من المتدرب بعد الانتهاء من هذه الوحدة أن يكون قادراً على تحديد:

- مفهوم المشاركة المجتمعية وأهدافها وأهميتها ومزاياها وكيف تعزز نظام السلطة المحلية.
- أدوار النساء والشباب في المشاركة المجتمعية وأهم التحديات التي تواجههم في هذا الجانب.
- محاور القرارات الأممية الخاصة بالنساء والشباب وأدوارهم في تعزيز الامن والسلم المجتمعي وكيف يمكن مناصرة قضاياهم.
- دور الشرطة المجتمعية وأهدافها ومسئولياتها في تعزيز الامن والسلم المجتمعي.

مقدمة:

تعني المشاركة المجتمعية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع بكل شرائحه وتنسيقها للعمل مع الأجهزة الحكومية وغير الحكومية من اجل رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين.

وهي إستراتيجية مبنية على اهدافٍ معينة، تتجلى في قيام تعاون بين مجموعات من الافراد تجمعهم معاً المساحة الجغرافية أو الانتماء أو الاهتمامات؛ بهدف معالجة المشاكل والصعوبات التي تؤثر في حياتهم، سواء كانت مساهمتهم بالمال والجهد او بالرأي، وبشكل طوعي، وبما يؤدي الى تحسين نوعية حياتهم ورفع مستوى معيشتهم وتحسين ظروفهم وتطوير قدراتهم.

والمجتمع المحلي بكل فئاته: الرجال والنساء والشيوخ والشباب والأطفال هم محور التنمية.

والغاية من عملية التنمية. ولذلك، من المهم مشاركة افراد المجتمعات المحلية في تحديد الاحتياجات التنموية وأولوياتها. ولا تقتصر مشاركة المجتمع فقط عند تحديد الاحتياجات التنموية وحل المشاكل والصعوبات، بل تمتد الى المشاركة في تخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية المحلية والرقابة والمتابعة والتقييم لمستوى تنفيذ تلك المشاريع وتقديم الخدمات من اجل تغيير واقع التنمية المحلية.

ولذلك، تعد المشاركة المجتمعية واحدة من الآليات الفعالة في قيام تنمية شاملة ومتوازنة ومستدامة على المستويين المحلي والوطني.

■ تجارب دولية:

ومن المهم الإشارة الى أن الكثير من الدول ظلت ولعقود طويلة تطبق منهج او أسلوب التخطيط للتنمية المحلية من أعلى (أي من المركز) الى أسفل (المستوى المحلي)، دون مشاركة المجتمعات المحلية، وقد تعرض هذا المنهج خلال العقود الماضية لانتقادات عديدة وأخفق في إيجاد تنمية متوازنة لأسباب أهمها:

وبسبب هذه الانتقادات لأسلوب التخطيط التنموي من (أعلى) الى (أسفل)، بدأ الاهتمام بآليات المشاركة المجتمعية باعتبارها أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها التنمية، وهذا الاهتمام من قبل الافراد والجماعات بالمشاركة المجتمعية لم يأت من فراغ، بل نتيجة لوعيهم الكامل بأهميتها، ولأنها تلعب دوراً فاعلاً في إحداث تنمية محلية مستدامة (1).

1. أن هذا الأسلوب او المنهج يتجاهل مشاركة المجتمعات المحلية في تحديد متطلباتها التنموية والرقابة عليها وتقييمها،
2. أن المخرجات والفوائد التنموية الناتجة عن اتباع هذا المنهج يستفيد منها -في بعض الحالات - فئة قليلة من أعضاء المجتمع المحلي ممن يملكون القدرة على الضغط والتأثير في الاتجاه الذي يجعل المشاريع التنموية التي تنفذ في مناطقهم تصب في خدمة مصالحها.
3. أن هذا المنهج عمل على تنمية شعور افراد المجتمعات المحلية بالسلبية والالتكالية والانعزال وعدم الاعتماد على الذات وانتظار الدولة ان تأتي بالمشاريع الى مناطقهم.
4. أن هذه المنهجية تركز في الغالب على اقامة مشاريع البنى التحتية وتجاهل بناء وتنمية قدرات ومهارات افراد المجتمعات المحلية والقوى الوظيفية المحلية.

أهمية المشاركة المجتمعية:

1. من المبادئ الأساسية لتنمية المجتمعات المحلية: ضرورة مشاركة المجتمع في عملية التنمية تخطيطاً وتنفيذاً، وتجنيد طاقات المجتمع، وتوسيع قاعدة العمل بإشراك الشباب والنساء وسائر فئات المجتمع في المشاريع والأنشطة المحلية، لكي يساعدوا أنفسهم ويساهموا في الجهود التي تبذل لرفع مستواهم المعيشي وتدريبهم على إدارة شؤونهم المحلية بأنفسهم.

2. مبدأ المشاركة المجتمعية يعتبر العمود الفقري لطريقة تنظيم المجتمع، حيث تمكن المشاركة المجتمعية أفراد المجتمعات المحلية من لعب دور هام في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والتنمية لمجتمعاتهم، وتحملهم المسؤولية في المساهمة في تنمية مجتمعاتهم، ولذلك، صارت المشاركة المجتمعية من أهم وسائل تمكين المجتمع المحلي بكل فئاته في أن يكون له الدور القيادي والمؤثر والفعال في عملية التنمية المحلية والسلم والامن المجتمعي وفرص أكبر للمشاركة في:

- اشراك النساء والشباب في تحديد الأهداف العامة لتطوير وتنمية مناطقهم وتحديد أفضل السبل والوسائل لتحقيق تلك الأهداف.
- التعرف على احتياجات ومتطلبات التنمية ونوعية الخدمات المحلية بشكل دقيق.
- المساهمة في تحديد الصعوبات والمشكلات والتحديات التي تواجه المجتمعات المحلية وتقديم المقترحات والتصورات اللازمة تحسين الأداء والخدمات المحلية ومعالجة الصعوبات والمشكلات.
- تفعيل التعاون والتنسيق بين مختلف الاطراف ذات الصلة بعملية تخطيط وتنفيذ وتقييم برامج التنمية المحلية.
- تقييم أداء الأجهزة المحلية التي تخطط للتنمية المحلية وتنفيذها والحكم على مدى قدرتها على تحقيق الأهداف.

أهم أسس المشاركة المجتمعية:

■ أن يُبدي افراد المجتمعات المحلية المستهدفة بما فيهم النساء والشباب رأيهم في المشاريع التنموية و ان يكون لهم صوت مسموع في اختيار أفضل المشاريع التي تلبي احتياجات السكان فهم الاقدر على تحديد اولوياتهم وترتيب اهميتها.

■ ان يشارك افراد المجتمع المحلي في إدارة المشاريع التنموية والخدمات في مناطقهم وان يساهموا في المحافظة عليها.

اهم مزايا المشاركة المجتمعية:

- 1. حشد جهود افراد المجتمع المحلي** عن طريق تنمية وعيهم واحساسهم بأنهم معنيون بكل الشؤون التي تهمهم وانهم يملكون المشاريع في مناطقهم، وبالتالي، تعزيز شعورهم بالانتماء لوطنهم ومجتمعاتهم بما يضمن استدامة تلك المشاريع والخدمات.
- 2. تدريب افراد المجتمع المحلي** على إدارة شؤونهم في مناطقهم وتنمية قدراتهم على الاعتماد على أنفسهم في حل المشكلات والصعوبات التي تواجههم ، ونقل المواطن من دور المتفرج او "المشاهد" الى دور "المشارك" في إدارة شؤونه المحلية ،وابتكار الحلول والمعالجات للمشاكل.
- 3. تنمية موارد المجتمع المحلي** والمساهمة في تنفيذ المشاريع التنموية والخدمية وصيانتها بأقل التكاليف.
- 4. المشاركة المجتمعية تقوي الروابط الاجتماعية** بين افراد المجتمع الواحد، لأن مشاركتهم تدعم ترابط المجتمع وتجعله أبعد ما يكون عن التفكك والتداعي.
- 5. مشاركة المجتمع المحلي** في مراحل التخطيط والرقابة والتقييم للتنمية والخدمات المحلية تعزز من مبادئ الشفافية والمساءلة.
- 6. بناء الثقة بين فئات المجتمع المحلي** وممثليه في السلطة المحلية.
- 7. المشاركة المجتمعية تخلق شراكة فاعلة** بين المجتمعات المحلية وبين المؤسسات الحكومية والاهلية المعنية بالتنمية، مما يساعد على تنسيق

الجهود والخطط والبرامج وتكاملها لخدمة المجتمع المحلي وتلبية احتياجاته وإحداث تنمية متوازنة ومستدامة تعزز الامن وتحفظ السلم الاجتماعي.

■ أهم أهداف المشاركة المجتمعية:

1. **رفع مستوى الوعي بين المواطنين** والمنظمات والمؤسسات المعنية بشأن أهمية مشاركتهم في التنمية.
2. **تعزيز وتقوية** شعور المواطنين بالانتماء لمجتمعهم ووطنهم.
3. **مشاركة السكان** - بما فيهم شريحة النساء والشباب- في صنع القرار المحلي وتعزيز التواصل والثقة بين السلطة المحلية والمواطنين ومنظمات المجتمع المدني.
4. **مساندة السلطة المحلية** للقيام بأدوارها ومهامها في خدمة المجتمع وتوفير الخدمات بجودة عالية.
5. **تحسين نوعية ومستوى الخدمات** التي تقدمها الأجهزة والمؤسسات المحلية للمواطنين.
6. **تعزيز التعاون والمشاركة** بين المؤسسات الحكومية والمجتمعات المحلية، وتقريب وجهات النظر بينهم.
7. **المساهمة** في الحد من النزاعات في المجتمع.

■ المؤسسات التي تسهم في تعزيز المشاركة المجتمعية:

المشاركة المجتمعية: هدف ووسيلة في آن واحد: هي: هدف: لأن الممارسة الديمقراطية السليمة تقوم على إشراك المواطنين ومساهماتهم في حل المشاكل التي تواجه مجتمعاتهم. وهي وسيلة: لان مشاركتهم تجعلهم يلمسون فوائدها ونتائجها وتصبح جزءاً أصيلاً من سلوكياتهم.

- تنظم المجتمعات المحلية نفسها في اشكال وكيانات تنموية يمكن بيان أهمها فيما يلي:
1. **لجان التنمية المحلية:** هي لجان تعمل في مجالات التنمية المحلية المختلفة على المستوى المحلي.
 2. **الجمعيات الاهلية والخيرية:** وهي من أكثر المؤسسات التي تنتشر على المستوى المحلي وتقوم بأدوار فعالة في خدمة ومساعدة المجتمع

وسد احتياجاته المختلفة وتحقيق نوع من التكافل المجتمعي.

3. منظمات المجتمع المدني المحلية:

وهي منظمات تعمل في الإطار المحلي لخدمة المجتمع المحلي في مجالات متعددة.

4. مجالس أولياء الأمور:

وهي مجالس للآباء والامهات تشكل في المدارس والمرافق التعليمية الاخرى لتنسيق جهود الجهات المسؤولة عن التعليم مع المجتمع المحلي.

5. لجان إدارة وتسيير المشاريع التنموية:

وهي لجان تختار او تنتخب من بين جمهور المستفيدين من المشاريع التنموية، لإدارة وتسيير مشاريع تنمية في مناطقهم مثل: مشاريع المياه المحلية ومشاريع الكهرباء المحلية وغيرها من المشاريع الخدمية التي تدار بواسطة لجان مختارة من المنتفعين.

6. المشاركة الشعبية في نظام السلطة المحلية:

الهدف من قيام نظام السلطة المحلية في اليمن هو: توسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وإدارة الشؤون المحلية من خلال إشراك سكان الوحدات المحلية في إدارة شؤونهم المحلية ومساهماتهم في حل مشاكلهم بأنفسهم من خلال اعضاء المجالس المحلية الذين يمثلون سكان الوحدات الادارية.

غير ان وجود اعضاء المجالس المحلية في كل وحدة إدارية لا يعني إلغاء مساهمة السكان في العمل المجتمعي ولا يعني اقضاء فئات المجتمع الاخرى في هذه الوحدات من المشاركة والتطوع في الأنشطة المحلية المختلفة، وفي تأطير أنفسهم في منظمات المجتمع المدني، وسائر الجمعيات والهيئات والاتحادات التي تعمل على تحقيق الأهداف المشتركة للسكان.

والمشاركة الشعبية هي روح الإدارة المحلية واحد اهم ركائزها، وهي وسيلة لتمكين افراد المجتمعات المحلية من المساهمة في ادارة شؤون التنمية والخدمات المحلية.

وقد نظمت تشريعات السلطة المحلية في اليمن موضوع «المشاركة الشعبية في التنمية المحلية» في اللائحة التنفيذية لقانون السلطة

المحلية، وافردت لذلك باباً كاملاً هو الباب التاسع الذي يتكون من ٣٣ مادة، ومن فصلين:

الفصل الأول:

ينظم المبادرات الذاتية والتعاونية: وفي هذا الفصل تم تنظيم المبادرات الذاتية والتعاونية ونصت اللائحة في هذا الجانب انه(١) «يجوز للمجلس المحلي على مستوى المحافظة والمديرية ان يخصص في الموازنة السنوية للوحدة الادارية لاغراض المساهمة في تمويل المشاريع التنموية والخدمية القائمة على اساس المبادرات الذاتية والتعاونية نسبة لا تتجاوز ٢٠% من اجمالي الموارد المحلية والموارد المشتركة على مستوى المحافظة و الموارد العامة المشتركة للوحدة الإدارية بحيث يساهم المجلس المحلي بهذه النسبة من موارده السنوية في مشاريع تنمية وخدمية من تلك التي تقوم على أساس المبادرات الذاتية والتعاونية التي يشارك في تمويلها المواطنون والجمعيات التعاونية والنوعية المحلية.

والفصل الثاني:

إدارة وتسيير المشاريع الخدمية: وهذا الفصل نظم موضوع ادارة وتسيير المشاريع التنموية الخدمية من قبل لجان تختار من بين جمهورالمنتفعين- كأداة من أدوات المشاركة المجتمعية -تكون مهمتها إدارة وتسيير المشاريع والمحافظةعليها في العديد من المواد والاحكام.ونصت اللائحة انه (٢) «لأغراض ديمومة المشاريع الخدمية والمحافظة عليها وحسن تشغيلها وادارتها والاستفادة المثلى منها يجوز لاي من المجالس المحلية في الوحدات الإدارية على مستوى المحافظات والمديريات ان يقرر اسناد ادارة وتشغيل وصيانة المشروعات الخدمية سواء كانت بتمويل محلي أو خارجي أو مشترك إلى لجان ادارة وتسيير تشكل لهذا الغرض من بين جمهور المنتفعين.

وتحدد المشاريع الخدمية التي تدار بواسطة لجان المنتفعين في المشاريع المبينة فيما يلي:

١ (المادة (٢٥٨) من اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية
٢ (من المادة (٢٧١) من اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية

- ١ مشاريع المياه المحلية.
- ٢ مشاريع الكهرباء المحلية.
- ٣ مشاريع الطرق الفرعية.
- ٤ المشاريع التنموية لمكافحة الفقر»

• هل هناك فرق بين المشاركة الشعبية والمشاركة المجتمعية؟ نعم، الفرق بينهما يتمثل في الآتي:
المشاركة الشعبية: تعني "مشاركة عموم الجمهور في عمليات صنع السياسة العامة، وقد تنصرف المشاركة الى الجانب التنموي والمشاركة في عملية التخطيط للتنمية الى حدود معينة، لكن في الغالب تستخدم المشاركة الشعبية كآلية استشارية ذات ابعاد سياسية تخدم النظام السياسي الحاكم في البلد.
بينما تعني "المشاركة المجتمعية" مشاركة المجتمعات المحلية في صنع التحولات التنموية بدءاً من التخطيط للتنمية مروراً بالتنفيذ وصولاً الى مراقبة الأداء والتقييم.
المصدر: محمد حمود الحمادي، تطوير منظومة المشاركة المجتمعية في اليمن، المتفوق للطباعة والنشر والتوزيع، صنعاء، بحث ماجستير، ١٣، ٢٠٠٣، ص ٣٢.

وتضمنت اللائحة التنظيمية لدواوين المحافظات والمديريات (١) على انشاء تكوين مؤسسي يسمى «الإدارة الفنية لدعم مبادرات المجتمع» وهذه الإدارة تتبع المحافظ مباشرة وتحدد مهامها واختصاصاتها في المادة (٢) من اللائحة المشار إليها. ومن أبرز مهامها: تسويق المشاريع ذات الجدوى والنفع الاقتصادي والاجتماعي في أوساط المجتمع المحلي سعياً لتبنيها او الاسهام في تمويلها من جانبهم. ودراسة أساليب إدارة المشاريع المحلية، ومدى تحقق أهدافها مجتمعياً وتحديد متطلبات رفع مستوى أدائها ادارياً وفنياً.

أبرز معوقات المشاركة المجتمعية:

1. اختلاف ثقافات سكان الوحدات المحلية نتيجة لاختلاف نمط عيشهم وتفكيرهم وعاداتهم وتقاليدهم، مما يحد من المشاركة المجتمعية في الأنشطة المختلفة.
2. ضعف العلاقات الاجتماعية بين السكان، يؤدي الى اضعاف حافز المشاركة الاجتماعية بينهم.

(١) من المادة ١١ من اللائحة التنظيمية لدواوين المحافظات والمديريات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم (٢٦٥) لسنة ٢٠٠٣م.

3. ضعف مستوى الوعي العام لدى افراد المجتمعات المحلية، ينجم عنه ضعف مشاركتهم وتفاعلهم.
4. العديد من منظمات المجتمع المدني تعاني من ضعف في قدراتها وامكاناتها في جانب المشاركة المجتمعية.
5. ضعف الدور التوعوي والتثقيفي الذي تقوم به اجهزة ومؤسسات الدولة المسؤولة عن توعية المجتمع بأهمية المشاركة المجتمعية.
6. غياب النظام القانوني والتشريعات التي تنظم وتؤطر عملية المشاركة المجتمعية.
7. سيطرة القوى والوجهات الاجتماعية على المستوى المحلي في بعض الوحدات الادارية على المبادرات ذات الصلة بالمشاركة المجتمعية وانفرادها بالقرارات، مما يحد من مشاركة وتفاعل فئات المجتمع المحلي.

■ مخاطر غياب المشاركة المجتمعية:

- 1) إن غياب المشاركة المجتمعية يؤدي إلى سيطرة حالة من الانعزال والانتظار السلبي والاتكالية لدى السكان، تجعلهم يحجمون عن المساهمة في حل المشكلات المحلية التي تواجههم ويتهربون من التفاعل مع القضايا والشؤون المحلية، في انتظار قيام الحكومة بمسؤولياتها.
- 2) المشاركة المجتمعية تضمن نجاح أي عملية إدارية تستهدف اجراء تغييرات او إصلاحات تعالج مشكلات تنمية او ادارية داخل المجتمعات المحلية، لكن، فرض عمليات التغيير والإصلاحات على السكان بقرارات واجراءات فوقية من جهات لا تتشاور معهم ولا تراعي مصالحهم تكون نتيجتها في الغالب رفضهم لعملية التغيير ومقاومتها وتعثرها وفشلها.

النساء والشباب ودورهم في المشاركة المجتمعية في التنمية وفي تعزيز الامن والسلم الاجتماعي في اليمن

المقدمة

تعتبر مشاركة النساء والشباب في التنمية وفي تعزيز الامن والسلم المجتمعي قيمة اجتماعية ذات أهمية كبيرة، لأنهم أصحاب مصلحة حقيقية في التنمية والامن والسلم والاستقرار، فهم من يصنع خطط التنمية، وهم هدف التنمية، وهم من ينفذ برامجها. ومشاركة النساء والشباب في كافة الأنشطة التنموية في مراحل التخطيط والتنفيذ في إطار مناطقهم تنمي الشعور بأهميتهم وبالذور الذي يؤديه لصالح مجتمعهم.

وتشير التجارب الدولية، ان المشاركة المجتمعية تساهم في بناء قدرات القيادات المحلية وتؤهّلها في قيادة العمل التنموي المحلي وتعزز من فرص نجاح المشاريع التنموية واستدامتها. وان إدراك الناس ووعيهم باحتياجاتهم التنموية، وتصميمهم على تغيير واقعهم، والتغلب على المعوقات يدفعهم إلى الإيمان بجدوى التنمية والمشاركة،

كما ان مشاركة النساء والشباب في العمل المحلي وفي تعزيز الامن والسلم المجتمعي، امر حيوي ويؤدي الى التقليل من الصعوبات والعوائق التي تواجه عملية التنمية المحلية، باعتبار أن المشاركة طوعية، وإرادية، وحرّة، ولا تفرض بقانون او أوامر ادارية من السلطات العليا، ولذلك، تتعزز فرص التغيير المأمول نحو الأفضل.

اهم التحديات التي تواجه النساء والشباب في المشاركة في عمليات التنمية وتعزيز السلم والامن المجتمعي:

1. ضعف ثقافة الحوار في أوساط المجتمع.
2. ضعف البرامج التنموية التي تستهدف اشراك النساء والشباب في التنمية وقضايا السلام والامن المجتمعي والاعمال التطوعية.
3. ضعف مهارات الحوار والتواصل ومهارات التفاوض لدى النساء والشباب.
4. بعض النساء والشباب يجمون عن المشاركة المجتمعية بسبب الخجل او الخوف.
5. التشكيك في جدوى المشاركة، مع وجود طرح يقول: بان مشاركتهم لن تغير في الواقع شيئاً، وأن السلطات الحكومية وغيرها من المؤسسات يمكن ان تستمع الى آراء ووجهات نظر النساء والشباب لكنها في الأخير تنفذ ما تريد.
6. ضعف الثقة والتعاون والتنسيق بين الأجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والسلطة المحلية في الجوانب ذات الصلة بالتنمية والسلام والأمن بسبب محدودية الخبرات والقدرات المؤسسية في هذه المجالات.
7. ضعف الموارد المالية من الدول والمنظمات الدولية الموجهة لدعم ومساندة جهود النساء والشباب في المجالات المختلفة.

8. ارتفاع نسب البطالة، وندرة فرص العمل بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية، وما ينجم عن ذلك من سيطرة حالات الاحباط بين النساء والشباب، وارتفاع نسب الفقر، وغير ذلك من الظواهر الاجتماعية السيئة.

■ الفرع الأول: دور النساء ومشاركتهن في التنمية وفي تعزيز الامن والسلم الاجتماعي

• مقدمة

تلعب المرأة دورًا محوريًا في نهضة المجتمعات، وقد أثبتت قدرتها على التغيير الإيجابي في المجتمع، فحضورها في مختلف جوانب الحياة وإصرارها على الوقوف بجانب الرجل ومساندتها له يثبت انها أحد العناصر الهامة والفاعلة في إحداث عملية التغيير في المجتمع. والتغيير الإيجابي الذي تنشده المجتمعات، مرهون بمدى تمكين المرأة من القيام بأدوارها المختلفة في المجتمع، فهي شريكة للرجل في إدارة المجتمع، وتحمل مسؤوليات تسيير شؤونه. ويتطلب النمو المتسارع الذي تشهدها المجتمعات في العصر الراهن وما تواجهه من تحديات كبيرة، الاستفادة من كل الجهود وحشد كل طاقات المجتمع، فإذا تم تجاهل دور النساء في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والتنموية، فإن المجتمع يهدر ويخسر نصف طاقته، لأن النساء يشكلن نصف المجتمع. لذا، ينبغي على الحكومات وسائر المكونات المجتمعية تعزيز أدوار النساء في كافة المجالات وحمايتهن من العنف والتهميش، ومساندتهن باستمرار من أجل الاسهام في حل المشاكل والصعوبات التي تواجه المجتمعات المحلية.

■ 1. توجه المجتمع الدولي من أجل حماية النساء (١):

يشكل صدور القرار ١٣٢٥ الذي اعتمده مجلس الأمن بتاريخ ٣١ أكتوبر من عام ٢٠٠٠ نقلة نوعية في تعامل الأمم المتحدة مع حماية النساء على الصعيد الدولي، وذلك من حيث الإقرار بالتأثير الخاص للنزاع على النساء والفتيات. إن اعتراف منظمة الأمم المتحدة عبر مجلس الأمن بتأثير النزاعات على النساء والحاجة إلى مشاركة النساء باعتبارهن صاحبات مصلحة في مجال

درء الصراعات وحل النزاعات، يعتبر من المكاسب الهامة التي انجزها المجتمع الدولي خلال العقود الماضية.

ولقد شدد قرار مجلس الامن ١٣٦٥ على الحاجة إلى:

1. مراعاة خصوصية المرأة وإشراكها في عمليات الحفاظ على الأمن وبناء السلام وخصوصا في المناطق المتضررة من النزاع.
2. توعية قوات حفظ السلام والشرطة والسلطة القضائية بخصوصية المرأة في الصراع واتخاذ تدابير لضمان حمايتها والالتزام بحقوق الإنسان للنساء والفتيات.
3. تأمين الاحتياجات الخاصة بالنساء والفتيات في مراحل النزاعات.
4. دعم دور المرأة في مجالات المراقبين العسكريين والشرطة المدنية والإنسانية ومراقبي حقوق الإنسان.
5. تمثيل نساء المجتمعات التي شهدت صراعات مسلحة لإسماع أصواتهن في عملية تسوية الصراعات لتكون ضمن صناع القرار كشريك على قدم المساواة لمنع الصراعات وحلها وتحقيق السلام المستدام.

يهدف القرار ١٣٦٥ إلى:

1. تطوير رؤية جديدة متسقة مع منظور النساء في فترات النزاع، لضمان تمكينهن من المساهمة في حل النزاعات.
2. منع العنف الموجه ضد النساء والفتيات ومحاكمة مرتكبيه، وتحمل المجتمع الدولي لمسؤولياته في حماية النساء خلال النزاعات المسلحة ومحاسبة مرتكبي الجرائم ضدهن.
3. التأكد من أن النساء يساهمن في صياغة مبادرات الإغاثة والانعاش وبناء السلام ويستفدن منها.

وسواء كانت النساء والفتيات محرضات على النزاع، أو مشاركات فيهن أو ضحايا له، أو كن من المساهمات في بناء السلام، فإن تجاربهن المختلفة مع النزاع تتطلب ان تتخذ كافة التدابير التي تضمن تمكينهن من المساهمة في حل النزاعات وفي عمليات الإغاثة والانعاش.

٢. أهمية القرار ١٣٦٥ والقرارات المكملة له المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن:

1. يعتبر هذا القرار نتاجاً لجهود بدأت بمكافحة العنف ضد المرأة بشكل عام

وليس فقط في حالة النزاع.

2. يعكس هذا القرار تنامي الاهتمام بالمشاركة الفعالة للمرأة في كافة مراحل صنع القرار وخاصة في مجال المفاوضات وحفظ السلام، وفي مراحل ما بعد النزاع.

3. يعتبر القرار الاممي ١٣٢٥ أول وثيقة رسمية قانونية تصدر عن مجلس الامن يطلب فيها من أطراف النزاع:

- احترام حقوق المرأة ودعم مشاركتها في مفاوضات السلام.
- اشراك النساء في إعادة البناء والاعمار التي تلي مرحلة النزاع والصراع.
- اشراك المرأة في حل النزاعات المسلحة وربط ذلك بالحفاظ على السلام والامن الدوليين.

4. يعترف هذا القرار والقرارات المكملة له بشكل واضح بدور المرأة وقدرتها على منع النزاع وعملية التوصل الى اتفاقات سلام، وبعد ان يحل السلام وفي مرحلة اعادة الإعمار.

5. يشتمل هذا القرار والقرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والامن على مجموعة واسعة النطاق من المبادئ والتوجيهات ذات الصلة بتحسين مكانة النساء في أوضاع النزاعات وما بعدها، وتشجع على إدماج منظور النوع الاجتماعي في كافة النواحي ذات الصلة بمنع نشوب النزاعات وبناء السلام وإعادة الإعمار.

6. هذا القرار يستند في مضمونه إلى القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وآليات الحماية والمساءلة ذات الصلة.

٣. المحاور الأساسية للقرار الاممي رقم ١٣٢٥(د):

المحور الأول: الوقاية:

وتعني الوقاية تبني إجراءات وقائية كإصدار قوانين تجرم العنف ضد النساء والفتيات ومحاكمة منتهكي حقوقهن.

□ تهدف الوقاية إلى:

- منع حدوث جميع أشكال العنف المرتكبة ضد المرأة، وبخاصة العنف الجنسي وعلى أساس النوع الاجتماعي.

- إقامة نظم مراعية لمسائل النوع الاجتماعي من أجل رصد انتهاكات حقوق الإنسان للنساء والفتيات خلال فترات النزاع، ووقف إطلاق النار، ومفاوضات السلام وبعد انتهاء النزاع، والإبلاغ عنها والتصدي لها.
- مراقبة مدى تصدي الجهات الأمنية الفاعلة الوطنية والدولية، لأي انتهاكات لحقوق النساء والفتيات وخضوعها للمساءلة تماشياً مع المعايير الدولية.
- استحداث أحكام في التشريعات الوطنية تلبي احتياجات وقضايا محددة خاصة بالنساء والفتيات في نظم الإنذار المبكر وآليات منع نشوب النزاعات ورصد مدى تنفيذها.

المحور الثاني: الحماية:

تعني "الحماية" اتخاذ إجراءات فورية لحماية النساء من العنف الموجه زدهن اثناء النزاع.

□ تهدف الحماية الى:

- ضمان سلامة النساء والفتيات، وصحتهن البدنية والعقلية وأمنهن الاقتصادي، واحترام حقوقهن الإنسانية.
- ضمان تماشي القوانين الوطنية فيما يتعلق بحماية الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنساء والفتيات مع المعايير الدولية.
- ضمان فرص حصول النساء والفتيات المعرضات للخطر على خدمات لدعم سبل العيش.
- ضمان كفاية الآليات والهياكل التنفيذية القائمة لتعزيز أمن النساء والفتيات وسلامتهن البدنية.
- زيادة إمكانية وصول النساء اللائي تنتهك حقوقهن الى العدالة

ومن الأمور التي يجب التركيز عليها في موضوع الحماية ما يلي:

- حماية اللاجئين والنازحات من النساء والفتيات اللواتي يشكلن حوالي 0٠ في المائة من أي مجموعة من اللاجئين أو النازحين وهي من أشد الفئات ضعفاً.
- العنف ضد النساء: تزداد ممارسة العنف ضد النساء في فترات النزاع، ولضمان حماية النساء من العنف في كافة مراحل النزاعات المسلحة، يجب على الدول ان تسن التشريعات التي تجرم كافة اشكال العنف ضد المرأة، وفرض عقوبات متناسبة مع خطورة الجريمة، ومنع الافلات من العقاب.
- الإتجار بالنساء والفتيات: تتفاقم أثناء النزاعات، وبعد انتهائها، ظاهرة الاتجار بالنساء والفتيات، بسبب انهيار الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وارتفاع مستويات العنف ضد المرأة، واشتداد النزاعات.

■ احتمال فقدان الجنسية: يمكن أن يكون النزاع سبباً في فقدان المرأة لجنسيتها، بسبب فقدان او اتلاف وثائقها التي تثبت جنسيتها أثناء النزاع.

المحور الثالث: المشاركة:

وتعني "المشاركة": اشراك النساء في كافة مستويات صنع القرار في أوقات السلام والحرب وعلى وجه الخصوص اشراكهن في المؤسسات المعنية بالمفاوضات والعدالة الانتقالية وعملية السلام.

□ ويدعو القرار ١٣٢٥ إلى تحقيق أهداف المشاركة المتمثلة في الآتي:

- زيادة نسبة النساء المشاركات في مواقع صنع القرار.
- إدماج المرأة في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بمنع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها
- زيادة تمثيل المرأة ومشاركتها الهادفة في الأمم المتحدة والبعثات الدولية ذات الصلة بالسلام والأمن.
- زيادة تمثيل المرأة ومشاركتها في مفاوضات السلام الرسمية وغير الرسمية، وعمليات بناء السلام.
- زيادة تمثيل المرأة، ومشاركتها الهادفة في الحوكمة المحلية والوطنية، بوصفها مواطنة، ومسؤولة منتخبة ومنتخدة قرار.
- زيادة مشاركة المرأة والمنظمات النسائية في الأنشطة الرامية إلى منع نشوب النزاعات، وتسويتها، والتصدي لها.

□ ولتحقيق مبدأ مشاركة النساء يلزم القيام بعدة اجراءات تهدف الى تمكينهن في المجالات الآتية:

- في مجال التشريع: اعتماد قوانين تتناسب والمعايير العالمية ذات الصلة والتي من شأنها رفع التمييز والتهميش الذي يطال حقوق النساء على المستويات المحلية..
- في المجال الاقتصادي: عبر اعداد تشريعات تركز على تحرير النساء اقتصاديا ومالياً بهدف تحقيق الاستقلالية الاقتصادية.
- في المجال السياسي: افساح المجال امام النساء للمشاركة في إدارة الشؤون العامة للمجتمع في مختلف المراحل الممتدة منذ ما قبل نشوء النزاعات المسلحة، مروراً بالعمليات القتالية، وحفظ السلام، والإغاثة، والإنعاش، وإعادة الإعمار.

من خلال التركيز على توفير الموارد الحياتية والدعم الاغاثي اللازم للنساء والفتيات، ودعم دور النساء في الإغاثة والانعاش الاقتصادي وعملية إعادة الاعمار.

□ في عمليات الإغاثة والإنعاش لا بد من:

- تلبية ومعالجة الاحتياجات الخاصة بالصدمة الإنجابية للنساء والفتيات في حالات النزاع وما بعدها.
- معالجة احتياجات النساء والفتيات ولا سيما من الفئات الضعيفة (النازحات، ضحايا العنف الجنسي والعنف بسبب النوع الاجتماعي، المنضويات تحت الميليشيات المتحاربة، العائدات من اللجوء) في إطار عمليات الإغاثة والإنعاش المبكر وبرامج الإنعاش الاقتصادي.
- الاخذ في الاعتبار مراعاة النوع الاجتماعي من قبل المؤسسات المعنية بالعدالة الانتقالية، والمصالحة وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاعات.
- مراعاة النساء المنتميات الي الأجهزة الأمنية والمشاركات في الصراع المسلح عند معالجة برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج.

لقد تم اعتماد القرار رقم ١٣٢٥ حول المرأة والسلام والأمن من قبل مجلس الامن بالإجماع، وهو قرار ملزم لجميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي هذا القرار تم الإفصاح عن التجاهل القائم لمساهمات المرأة في حل النزاعات وبناء السلام، وشدد القرار على أهمية مشاركة المرأة على قدم المساواة وبشكل كامل كعنصر فاعل في إحلال السلام والأمن، كما شجع القرار البلدان على ضرورة إعداد خطة عمل وطنية لتفعيل هذا القرار. ولذا، فقد أعدت الحكومة اليمنية خطة يمكن بيان أهم مفاصلها على النحو الآتي:

٤. الخطة الوطنية للمرأة والأمن والسلام وفقاً لقرار مجلس الامن ١٣٢٥:

شكل قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ حول المرأة والأمن والسلام والقرارات اللاحقة له مرجعيات أساسية في صياغة الخطة الوطنية للمرأة والأمن

والسلام في اليمن بالإضافة الى نتائج المشاورات الوطنية وأيضاً السياق الإقليمي للأمن والسلام.

5. الأهداف الاستراتيجية للخطة الوطنية:

بناء على مخرجات المشاورات الوطنية والمحلية المبنية على المرجعيات الأممية حول المرأة والأمن والسلام والسياق الإقليمي والوطني، تم التوافق على أربعة أهداف استراتيجية للخطة الوطنية، المرأة والأمن والسلام، التي سيتم العمل على تحقيقها خلال الأعوام ٢٠١٩ - ٢٠٢١ وهي:

الهدف الاول: تعزيز مشاركة المرأة على كافة المستويات في مواقع صنع القرار.

الهدف الثاني: ضمان الوقاية من النزاعات، ومن كافة اشكال العنف الجنسي، والتطرف والإرهاب.

الهدف الثالث: تعزيز حماية النساء من كافة اشكال العنف.

الهدف الرابع: توفير الاحتياجات الإنسانية المستجيبة للنوع الاجتماعي للنساء اثناء وبعد النزاعات.

6. أوضاع النساء في اليمن اثناء النزاعات المسلحة :

تتعرض النساء اثناء النزاع للتهميش ولجرائم العنف بدرجات أكبر خلال الحروب وبعدها، ونادراً ما يُراعى فيها منظور النوع الاجتماعي في التخطيط والتنفيذ. وبالتالي لا بد من التنبيه إلى واقع النساء في ظل الحرب وما بعد الحرب عن طريق إجراء الدراسات الميدانية للنظر في احتياجات النساء وأوضاعهن، وإعداد البرامج الملائمة في مجال معالجة آثار الحرب والنزاعات المنعكسة على النساء، وكيفية حماية حقوقهن المكتسبة. فالدراسات المتوفرة في اليمن تشير إلى:

1. تفاقم الفقر بين النساء، والجوع، والنزوح والتشرد مع اطفالها بحثاً عن الأمان ولقمة العيش بعد فقدان بعضهن لأزواجهن.
2. ازدياد نسبة النساء المعيلات للأسر، وتحملهن لأعباء كفالة اطفالها وبقية افراد اسرتها.
3. زيادة الضغوط النفسية التي تؤدي إلى اضطرابات نفسية جسيمة بين أوساط النساء.

4. تدهور أوضاع النساء أثناء النزاع في جميع المجالات التعليمية والصحية والاقتصادية والسياسية؛
5. تأثير النزاعات المسلحة والتوترات في أكثر من منطقة على الوضع الإنساني للمرأة من الناحية الأمنية والمادية والمعنوية، إذ تشعر النساء بالخوف وعدم الامان، ونقص في الموارد والخدمات العامة وانعدام الرعاية الصحية.
6. تعرض النساء للتحرش والعنف النفسي والجنسي واللفظي، الامر الذي يضاعف من معاناة النساء.
7. الانتقاص من حقوق النساء الإنسانية، مثل حق العيش بكرامة وأمان واستقرار، وحق التعليم والعمل والتنقل وحق العيش دون فقر، وقد أظهرت الدراسات انهن أكثر من يعاني في فترات الصراعات نظرا لتحملهن مسؤوليات مضاعفة تجاه أسرهن.

7. أولويات خطة العمل الوطنية للمرأة والأمن والسلام في اليمن:

هدف الخطة:

تهدف الخطة الى حماية النساء اثناء النزاعات وما بعد النزاعات وتعزيز مشاركتهن في عمليات حفظ السلام وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية. *أولويات خطة العمل الوطنية:*

8. تقوم خطة العمل التنفيذية لتفعيل القرار ١٣٦٥ في اليمن على الركائز الآتية:

1. **المشاركة:** زيادة مشاركة النساء على مستوى السلطات: التشريعية والتنفيذية والقضائية وفي الأمن والجيش وفي الآليات المحلية والدولية لمراقبة تنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الانسان وفي السلك الدبلوماسي وفي التصدي للنزاعات وحفظ السلام.
2. **الوقاية:** انشاء آليات للإنذار المبكر تراعي النوع الاجتماعي وزيادة مشاركة المرأة في الوقاية من التطرف والعنف، وتفعيل القوانين والتشريعات وتأهيل كوادر الشرطة والجيش للوقاية من العنف ضد النساء.

3. الحماية: تقديم خدمات الدعم الصحي والنفسي والقانوني للنساء والفتيات ضحايا الانتهاكات والعنف، ووضع ادلة ارشادية لمقدمي الخدمات وتنفيذ برامج لتمكين النساء في أوقات النزاعات وما بعدها وتوفير التعليم للفتيات، وانشاء مراكز لتأهيل النساء والفتيات التي يتعرضن للعنف.

4. الإغاثة / الإنعاش: تلبية احتياجات الفئات الضعيفة من النساء والفتيات المشردات واللجئات وضحايا العنف من الإغاثة وخدمات الرعاية، وإشراك المرأة في خطط نزع السلاح، وفي جهود الإغاثة والمساعدات الإنسانية، وتنفيذ برامج لتمكين النساء من الاندماج في المجتمعات المضيفة.

9. أدوار النساء ومناصرتهن وتمكينهن من المشاركة في التنمية وتعزيز الأمن والسلم الاجتماعي:

على الحكومة وأجهزتها المختصة والسلطات المحلية والمنظمات والجهات ذات العلاقة كل فيما يخصه العمل على اتخاذ الإجراءات والتدابير التي تضمن مناصرة قضايا النساء وتمكينهن من المشاركة في كافة المجالات و على وجه الخصوص ما يلي:

1. تنفيذ الخطة الوطنية للمرأة والأمن والسلام وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ من اجل تقوية مشاركة النساء في عمليات صنع القرار، وحمائتهن اثناء النزاعات، وما بعد النزاعات، وتعزيز مشاركتهن في عمليات حفظ السلام، وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضمان وجودها في الهياكل والمؤسسات المدنية، وتوفير الموازنات والمخصصات المالية اللازمة لتنفيذها.

2. بناء الشراكات مع المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على المستويين المركزي والمحلي، لحشد أكبر عدد من المناصرين لتنفيذ الخطط الوطنية للمرأة، ومساندتها لتمكينها من المساهمة في كافة الشؤون التي تهم المجتمع.

3. وضع وتنفيذ برامج تدريبية للنساء في مجالات فض النزاعات، ومفاوضات السلام، والحوار والتنمية.

4. اتخاذ جميع التدابير الممكنة لضمان حصول النساء والفتيات على فرص متساوية في التعليم في مراحل ما بعد انتهاء النزاع.

5. تنفيذ البرامج والأنشطة التي تعزز من مشاركة النساء في عمليات صنع القرار، وضمان تمثيلها في مؤسسات وهيئات ومراكز صنع القرار.

6. إدماج المرأة في مواقع اتخاذ القرارات ذات الصلة بمنع نشوب النزاعات.

7. زيادة تمثيل المرأة ومشاركتها في مؤسسات وهيئات وبرامج الأمم المتحدة والبعثات الدولية ذات الصلة بالسلام والأمن.

8. تشجيع النساء على إقامة وتبني الأنشطة التي تهتم بالحرف اليدوية، والاعمال والمهن الحرة والصناعات الصغيرة، وكل المشاريع المدرة للدخل، وتسهيل إجراءات منحهن القروض.

9. مراعاة الاحتياجات الخاصة بالمرأة أثناء النزاعات أو الإعادة للوطن أو إعادة التوطين.

10. إعداد وتنفيذ استراتيجيات وخطط العمل على المستوى الوطني لتطبيق القرار الاممي رقم 1325).

11. تنفيذ التشريعات الوطنية التي تضع الآليات المنفذة لقرارات الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بشأن ضبط السلوكيات المنحرفة ضد المرأة، وعدم التسامح مع الاعتداءات الجنسية التي تتعرض لها المرأة.

12. تكثيف الجهود الدولية والوطنية من اجل وضع آليات تمكن من محاسبة مرتكبي العنف ضد المرأة وتوفير ما يلزم من موارد لمقاضاة مرتكبي تلك الجرائم، وحث المجتمع على الوقوف مع المرأة ورفع مستوى قدرتها على التصدي للعنف الموجه ضدها.

13. تحسين المنظومة القانونية الوطنية التي توفر الحماية للمرأة من العنف الممارس ضدها.

14. خلق ظروف مناسبة تمكّن المرأة كمرشحة وناخبة في الانتخابات النيابية والمحلية، وتوفير الدعم المادي والمعنوي لها.

15. اشرك النساء في أنشطة وبرامج حماية البيئة المحلية والتوعية البيئية.

16. تأسيس آليات حماية مناسبة تحمي المرأة من العنف القائم على النوع الاجتماعي، ورصد ومراقبة وتقييم تطبيق القرارات والتشريعات ذات الصلة بحمايتها ودورها في السلام والأمن والتنمية.

17. تنفيذ مجموعة من الأنشطة والبرامج من اجل نشر ثقافة السلام والتسامح التي تدعو الى احترام حياة كل انسان، وكرامته، دون تحامل او تمييز من اي نوع في البيئات المحلية.

18. اشرك المرأة في الندوات والمحاضرات وحلقات النقاش وفي البرامج التوعوية والتثقيفية في مجالات السلامة المهنية وبرامج الوقاية الصحية والإسعاف والإنقاذ.

مقدمة:

تعد مرحلة الشباب من أهم مراحل حياة البشر، فخلالها يكتسب الفرد مهاراته الانسانية والبدنية والعقلية والنفسية والاجتماعية اللازمة لتدبير شؤون حياته وتنظيم علاقاته بالآخرين.

والشباب في أي مجتمع من المجتمعات هم:

- ثروة الشعوب الحقيقية.
- الأمل والطموح لكل تقدم وتنمية ونهضة وهم عنصر حيوي في جميع ميادين العمل الإنساني والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والتنموي.
- المحرك الفعال لأي عملية إصلاح أو تغيير في المجتمعات، ويشكل الشباب الرقم الأصعب في أي حركة تستهدف اصلاح أو تغيير في بنية المجتمع.
- أداة فعالة من أدوات التطور الحضاري للمجتمعات.
- همزة الوصل بين الماضي والمستقبل، وهم الحاضر الذي يصنع المستقبل.

1. أهمية الشباب ودوره في المجتمع:

تهتم الكثير من الدول في رسم السياسات والبرامج والخطط التي تركز على تنمية قدرات ومهارات الشباب وتوجيه طاقتهم الخلاقة صوب خدمة المجتمعات المحلية من اجل تحقيق مستويات أداء عالية في مختلف المجالات التنموية والادارية. كما تنفذ برامج تدريب وتأهيل للقيادات الشابة لأجل جعلها قادرة على قيادة دفة التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية. وفئة الشباب هي من أهم فئات المجتمع، نظراً لما تتسم به من خصائص تميزها عن سائر فئات المجتمع الأخرى.

2. من أبرز السمات والخصائص التي تميز فئة الشباب ما يلي:

1. الشباب هم مصدر لا ينضب لإنتاج القيادات المستقبلية.
2. الشباب هم الفئة الأكثر تأثيراً في الحياة العامة، وهم مصدر الإبداع والابتكار، والفئة الأكثر إنتاجاً وتفاعلاً في المجتمع.
3. الشباب هم أكثر فئات المجتمع طموحاً، وتقبلاً للتغيير، وهم صناع التغيير في حياة الأمم، ويصعب الحديث عن أي عملية إصلاح أو تغيير دون مشاركتهم، فدورهم محوري في الدفع بعمليات الإصلاح والتغيير، فلا إصلاح ولا مشاركة فاعلة إلا بوجود شريحة الشباب.
4. امتلاك الشباب لطاقت هائلة وخلقة تمثل عاملاً مهماً يدفع بعجلة التنمية والتطوير في البلدان الى الامام، والشباب يتمتعون بحماس وحيوية. وعند اقتناعهم بفكرة ما، يكون عطاؤهم بلا حدود.
5. الشباب قوة اجتماعية رئيسية في المجتمع، وتعد الأكبر من أي قوة اجتماعية أخرى.
6. وتشير الاحصائيات أن نسبة الشباب في أغلب بلدان العالم تتجاوز 0.6% وبعضها تتجاوز 6.1% من مجموع سكان العديد من البلدان، إلا أن مشاركتهم في صنع القرار ضئيلة جداً، وتكاد تكون معدومة في بعض البلدان، ولذلك، تعمل العديد من الدول على تنفيذ برامج من شأنها الاهتمام بشبابها، غير أن هذه البرامج تختلف من دولة لأخرى، لكن الأمم المتحدة بادرت الى اصدار قرار اممي يعنى بمشاركة الشباب في عملية بناء السلام والامن وفي صنع القرار.

٣. القرار الاممي رقم ٢٢٥٠ بشأن تشجيع مشاركة الشباب:

صدر قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ في ٩ ديسمبر ٢٠١٥ لتشجيع مشاركة الشباب في عملية بناء السلام والأمن وصنع القرار، مما يجعل الشباب والمؤسسات القيادية الشبابية شريكاً أساسياً في مواجهة التطرف والعنف، والانتقال من النزاع الى بناء السلام على المستويين الوطني والدولي، ويأتي هذا ضمن خمسة بنود أساسية هي:

١. مشاركة الشباب في صنع القرار،
٢. الشراكة: تفاعل الشباب مع الحكومة،
٣. الحماية: تفعيل آلية لحماية المدنيين بما فيهم الشباب،
٤. الوقاية: إتاحة المجال للشباب لإقامة أنشطة لبناء بيئة تنبذ التطرف وتعزز ثقافة التسامح،
٥. نزع السلاح وإعادة إدماج الشباب: إخراج الشباب من الجماعات المسلحة بتوفير فرص عمل أفضل.

٤. عقبات تواجه الشباب في تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٠ في العديد من البلدان العربية:

افسح القرار ٢٢٥٠ المجال أمام الشباب للمشاركة في عملية صنع القرار وفي بناء السلام والأمن، لكن الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية الحالية التي يعيشها الشباب وخاصة في المنطقة العربية تضع أمامهم عقبات وعوائق يمكن بيان أهمها على النحو الآتي:

□ في الجانب السياسي:

تعاني المجتمعات العربية من ضعف الثقافة الديمقراطية والسياسية خاصة بعد أحداث الربيع العربي وما أحدثته من هزات عنيفة. كان لها الكثير من الآثار على الأوضاع السياسية، وأدى سقوط بعض الأنظمة وسيطرة جماعات سياسية جديدة على الحياة السياسية، ونشوب حروب ونزاعات وصراعات في عدد من بلدان الربيع العربي ومنها اليمن، وتعثر العمليات السياسية، كل ذلك دفع بشريحة الشباب بعيداً عن المشاركة في الحياة السياسية.

□ في الجانب الاقتصادي:

الحروب والنزاعات الداخلية والأوضاع الاقتصادية غير المستقرة التي يعيشها معظم شباب العالم العربي، أدت الى ارتفاع نسب البطالة، وبالتالي، نسب الفقر، وندرة فرص العمل، وتردي مستوى الخدمات التعليمية والصحية والثقافية، كل ذلك فاقم من معاناة الشباب وحد من مشاركتهم في الحياة الاقتصادية وفي التنمية.

٥. أدوار الشباب ومناصرتهم وتمكينهم من المشاركة في التنمية وتعزيز الأمن والسلم المجتمعي:

على الحكومة وأجهزتها المختصة والسلطات المحلية والمنظمات والجهات ذات العلاقة كل فيما يخصه العمل على اتخاذ الإجراءات والتدابير التي تضمن مناصرة قضايا الشباب، وتمكينهم من المشاركة في كافة المجالات وعلى وجه الخصوص ما يلي:

1. اشراك الشباب في عملية التنمية وفي مراحل تخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية والمشاركة في اللجان المجتمعية التي تتولى إدارة الشؤون المحلية وخدمة المجتمع، وتنفيذ السياسات التي تساهم بشكل ايجابي في جهود الشباب لتحقيق التنمية المستدامة.

2. اعداد خطة وطنية لتنفيذ القرار الاممي ٢٢٥٠ وتوفير التمويلات والامكانيات اللازمة لتنفيذها.

3. إيجاد آليات تمكّن الشباب من المشاركة الفاعلة في قضايا الرأي العام والمناصرة كقضايا حقوق المرأة والطفل، ومناصرة الفئات المهمشة في الحصول على حقوقها.

4. تشجيع الشباب على التطوع في المؤسسات التي تخدم المجتمع، وتطوير قدراتهم، وخلق فرص عمل مجدية لنشاطاتهم السياسية الاقتصادية والاجتماعية والرياضية والفنية والثقافية.

5. وضع الآليات التي من شأنها تمكين الشباب وتشجيعهم على المشاركة الفعالة في عمليات السلام واتفاقيات السلام وتسوية النزاعات.

6. اشراك الشباب في الندوات والمؤتمرات وسائر الفعاليات العلمية والثقافية التي من شأنها توسيع معارفهم، وتحفيز التفكير والابداع للخروج بحلول عملية مبتكرة ليصبحوا قادة المستقبل، وبشكلوا نموذجا للأجيال القادمة في خدمة بلدهم.

7. مراعاة احتياجات الشباب اثناء العودة الى الوطن وإعادة التوطين وفي مراحل التأهيل والإدماج وإعادة الاعمار بعد انتهاء النزاع.

8. دعم وتشجيع مبادرات السلام المحلية التي يتم تبنيها من قبل

9. زيادة التمثيل للشباب في مؤسسات ومراكز صنع القرار.

10. التنسيق مع مؤسسات وأجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية من اجل فتح قنوات للتشاور والتواصل مع المجموعات الشبابية في اليمن.

11. توفير فرص العمل للشباب وتنفيذ برامج التدريب المهني وبناء القدرات والتأهيل.

12. اشراك الشباب في أنشطة وبرامج حماية البيئة المحلية.

13. اتخاذ التدابير التي تمكن الشباب من تعزيز الصلات الاجتماعية عن طريق تبادل الزيارات في المناسبات الاجتماعية، كزيارة الجيران والمرضى ومناسبات الأفراح والأتراح..

14. تمكين الشباب من المساهمة في نشر الوعي الصحي من خلال الأنشطة والفعاليات الشبابية التي تعطي معلومات عن الأمراض الخطيرة والموسمية وأسبابها وكيفية الوقاية منها.

15. تطوير المناهج التعليمية التي تركز قيم التسامح وقبول الآخر والحوار في نفوس الأجيال والعمل بشكل جاد من أجل توسيع مساحات الحوار والفهم المتبادل لإنهاء الإقصاء والتهميش والإهمال لهذه الشريحة الواسعة من المجتمع.

16. تشجيع الشباب على العمل في الحرف اليدوية والاعمال والانشطة والمهن الحرة وكل المشاريع المدرة للدخل.

17. تنفيذ خطط وبرامج لدعم بناء قدرات الشباب في مجالات السلام وحل النزاعات، وتثبيط مشاركتهم في اعمال التطرف والعنف والإرهاب.

18. اشراك الشباب مع الجهات التي تضع خطط نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بما يضمن مراعاة احتياجات الشباب المتضررين من النزاعات المسلحة.

19. وضع برامج وطنية لتشغيل الشباب بالشراكة مع القطاع الخاص، وبناء قدراتهم ومهاراتهم بما يلبي متطلبات سوق العمل.

20. تنفيذ البرامج التي تعزز مشاركة الشباب في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم من خلال تدابير مثل إنشاء مجالس وطنية للشباب أو تفعيلها وتعزيزها، حال وجودها، وضمان تمثيلهم في المؤسسات المدنية.

21. اشراك الشباب في كل الجهود والخطط التي تستهدف استثمار طاقاتهم وحماسهم، وإيجاد حلول تلبي احتياجاتهم، ومعالجة المعوقات والتحديات التي تواجههم، ودعم جهودهم في تحقيق آمالهم وتطلعاتهم.

22. اشراك الشباب في عملية الانتخابات المحلية والنيابية وتشجيع مشاركتهم كناخبين ومرشحين حيث تعتبر أصوات الشباب حاسمة، ولها وزن كبير من بين أصوات بقية فئات المجتمع.

23. دعم المنظمات الشبابية التي تعمل في مجال بناء السلام واعتبارها شريكاً في كل البرامج التي تهتم بمشاريع الشباب وانشطتهم في هذا الجانب.

مقدمة:

تضطلع أجهزة الشرطة، باعتبارها أقرب أجهزة الدولة التصاقاً بالمجتمع، بدور هام في تحقيق الأمن والسلم والاستقرار لكل افراد المجتمع من خلال منع الجريمة قبل وقوعها وضبطها بعد وقوعها. ويعد الأمن أحد أهم ضرورات الحياة والبقاء والتطور للمجتمعات الإنسانية، وكما كان هاجس الإنسان القديم الذي جعله يختار قمم الجبال العالية للسكن ويقوم ببناء القلاع الحصينة والحصون المنيعة، فإنه لا يزال هاجس الإنسان في حياته المتطورة اليوم وله تأثير مباشر على مستوى معيشته هو ومن يعول. وعندما يتوفر الأمن، يوجد التطور والعمران، وتتدفق رؤوس الأموال والاستثمارات التي يعود ريعها على سكان البلاد، وتتوفر الوظائف، وتقل نسبة البطالة، وتدور عجلة التنمية. ويستطيع المجتمع بقليل من الوعي أن يتعرف على المشكلات والأسباب التي قد تؤدي الى انعدام الأمن أو أسباب ضعفه، ويستطيع أفراد المجتمع كذلك أن يبادروا بأنفسهم للإسهام في حل تلك المشكلات ووضع المعالجات اللازمة التي تمنع الجريمة وتقوي من حالة الأمن والوثام والسلم الاجتماعي في المناطق والتجمعات السكانية أو بالتنسيق مع السلطات المحلية والاجهزة الأمنية.

1. ماهي الشرطة المجتمعية؟

- 1 الشرطة المجتمعية مفهوم ومصطلح حديث نسبياً.
- 2 تقوم فكرة الشرطة المجتمعية على اندماج الشرطة بالمجتمع والعمل من خلاله بأسلوب يهدف الى تطوير الوظيفة التقليدية للشرطة.
- 3 الوظيفة التقليدية للشرطة تنصبّ على منع الجريمة، واكتشافها، والقاء القبض على مرتكبيها، وتقديمهم للقضاء، والمحافظة على الأرواح والممتلكات، وحفظ الأمن، والنظام العام، والسكينة العامة، وهي وظيفة تقليدية يعرفها الناس وتؤديها الشرطة بمفردها.
- 4 الشرطة- وهي تؤدي هذا الوظيفة التقليدية بمفردها- تواجه الكثير

من الانتقادات، لأنها لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها، رغم الجهود التي تبذلها، وأبرز تلك الانتقادات، بان الشرطة تعمل بمفردها، ولا تشرك المجتمع في تنفيذ واجباتها الأمنية والشرطية.

وتعد الشرطة المجتمعية استراتيجية حديثة للعمل الأمني، وتقوم على إشراك المجتمع فعلياً في تحقيق الأمن، وتعمل على منع حدوث الجريمة عن طريق دراسة أسبابها وتجفيف منابعها، ووضع الحلول المسبقة لمعالجة المشكلات، وهي بهذا المفهوم تتسق مع عادات وتقاليد المجتمع اليمني التي ترفض وتقاوم أي سلوكيات خاطئة. وتنهض الشرطة المجتمعية على تعاون المواطن مع رجال الشرطة للمحافظة على الأمن والسكينة العامة، ومواجهة أسباب الجريمة، وتوظيف جزء من طاقات المجتمع في أنشطة الشرطة ومؤازرتها، بهدف منع الجريمة قبل وقوعها.

وتعد الشرطة المجتمعية إستراتيجية جديدة في العمل الشرطي والأمني او (طريقة تفكير جديدة) تقوم على أسلوب جديد في التعامل مع مشاكل المجتمع المحلي، بمشاركة سكان التجمعات السكانية مع أجهزة الشرطة لمواجهة الجريمة، ومكافحتها، والوقاية منها. وتعمل الشرطة بالشراكة مع المجتمع، وفي ذات الوقت يشارك المجتمع في النطاق الجغرافي الذي يعيش فيه، في العمل الشرطي، ويعمل الاثنان معاً عن طريق حشد الجهود والموارد لحل المشكلات التي تؤثر على أمن المجتمع وسلامته على المدى الطويل، بدلاً من عمل الشرطة بمفردها في التعامل مع الحوادث والجرائم فور حدوثها على المدى القصير (١)

٢. السلم الاجتماعي:

- إن مصطلح "السلم الاجتماعي" من المصطلحات المعاصرة، وله ارتباط وثيق بمصطلحي السلام والأمن ويراد به توفير الأمن والاستقرار والعيش المشترك بين كافة أفراد المجتمع،
- ويمثل السلم الاجتماعي في أي مجتمع القاعدة الاجتماعية الأساسية التي في ظلها يتعايش افراد المجتمعات ويتبادلون المنافع المشتركة

(١) فلسفة ومبادئ الشرطة المجتمعية، من إصدارات مركز شرف وجنوب شرف أوروبا لتبادل المعلومات للسيطرة على الاسلحة الصغيرة والخفيفة، (SEESAC)، ٢٠٠٦، ص ٢٢

ويمارسون شؤونهم وانشطتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومعتقداتهم الدينية، ويحافظون على ممتلكاتهم. وبالسلم الاجتماعي يتحقق للجميع الامن والاستقرار والسلام، وتحت مظله تتحقق التنمية المستدامة.

- وللسلم الاجتماعي أهمية كبرى في بناء الانسان وصون كرامته والمحافظة على ممتلكاته وحقوقه.
- وتعاني العديد من المجتمعات من انعدام الأمن، بسبب الحروب والنزاعات والصراعات وتصاد وتيرة العنف والنزوح الداخلي وما ينجم عن ذلك من كوارث

الشرطة هيئة مدنية نظامية:
"الشرطة هيئة مدنية نظامية تؤدي واجبها لخدمة الشعب وتكفل للمواطنين الطمأنينة والامن وتعمل على حفظ النظام والامن العام والآداب العامة وتنفيذ ما يصدر اليها من السلطة القضائية من أوامر كما تتولى تنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من واجبات..."
المصدر: المادة (٣٩) من دستور الجمهورية اليمنية

إنسانية وتدني مستوى تقديم الخدمات وخلف صعوبات كبيرة تؤثر على حياة السكان المتضررين. وان عدم المساواة بين أبناء المجتمع الواحد جور يزرع الضغائن والأحقاد، ويضعف حالة المودة والإيثار.

وإذا كان المجتمع يعيش نوعاً من التنوع والتعدد في انتماءاته العرقية أو الدينية أو المذهبية، فلا بد من ضمان الحقوق والمصالح المشروعة ليعيش الجميع في إطار المصلحة المشتركة، لضمان استقرار وسلامة المجتمع.

ولذلك، فان من شروط تحقيق السلم الاجتماعي: أن تعمل الدولة والمجتمع على تحقيق السلم الاجتماعي من خلال تبني سياسات تقوم على تطبيق مبادئ العدل والمساواة بين أفراد المجتمع الواحد، واتباع قواعد تضمن تكافؤ الفرص بين الناس وجعلهم سواسية امام القانون والنظام، ومنع كافة أنواع التمييز بينهم، وأن يضطلع الجميع بمسؤولياتهم المشتركة في الالتزام باحترام المبادئ والاهداف التي تحمي وتحقق السلم الاجتماعي.

- وكما سبق التوضيح، فان مصطلح "السلم الاجتماعي" ومصطلح "السلم المجتمعي" مترادفان من حيث المعنى والمدلول.
- ويقصد بالسلم الاجتماعي: حالة السلم والوثام داخل المجتمع نفسه وفي العلاقة بين شرائحه وقواه، وبعبارة أخرى: هو ذلك التعايش والاستقرار التام

بين شعوب وأعراف مناطق مختلفة، يسود بينها التفاهم وحسن الجوار، واحترام الرأي الآخر، وتقبل تعايش الاقليات مع بعضها، وحل المشاكل بالحوار والتفاهم دون اللجوء للعنف.

وتعرف الجمعية العامة للأمم المتحدة السلم المجتمعي بأنه:
«حالة السلم والعيش بسلام بين افراد المجتمع الواحد وحل الاختلافات في الآراء وفض النزاعات بالطرق السلمية».

أهمية السلم الاجتماعي:

٣.

- 1** يعد السلم المجتمعي من أهم أركان الاستقرار في أي مجتمع، ويمثل حالة من الوئام والتعايش السلمي بين كل المكونات والقوى الاجتماعية على مستوى الوطن، في ظل غياب كل مظاهر العنف والخوف في المجتمع، وبالتالي، فإن السلم الاجتماعي هو نقيض العنف الاجتماعي بكافة إشكاله.
- 2** السلم الاجتماعي في أي مجتمع يمثل القاعدة الأساسية التي ينطلق منها افراد المجتمع في تأمين تعايشهم الديني، والسياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، ومن خلاله يتحقق لهم الامن والاستقرار والبحث عن مصادر عيشهم وازراقتهم.
- 3** السلم الاجتماعي يوفر بيئة مناسبة لتحقيق التنمية المستدامة التي في ظلها يحافظ الجميع على ارواحهم وممتلكاتهم، وبالسلم الاجتماعي تتكاتف جهود افراد المجتمع وتتوحد قدراتهم في خدمة بعضهم البعض وخدمة مناطقهم ووطنهم.
- 4** السلم الاجتماعي مسؤولية مشتركة تتحملها كل قوى وفئات وافراد المجتمع، وإذا ما فهم الجميع أدوارهم والتزاماتهم في الحفاظ على السلم الاجتماعي ستتحقق الأهداف المنشودة وسيعم السلام والوئام.

٤. مقومات السلم الاجتماعي:

للسلم الاجتماعي مقومات وأركان لا يتحقق إلا بتوفرها، ومن أهم مقوماته ما يلي (١):

1 مؤسسات وسلطات حكومية قوية وموحدة:

أي وجود سلطات حكم قوية تملك صلاحيات ضبط أمنية وعسكرية لفرض الانضباط بقوة القانون، ومحاسبة وردع المخلين بالسلم الاجتماعي والاهلي. ولا يمكن لأي مجتمع بشري ان يستغني عن سلطة حاكمة ونظام قوي يتولى إدارة الشؤون العامة للمجتمع، ويعمل الجميع تحت رعايته وحمايته.

2 تحقيق مبدأ العدالة والمساواة امام القانون:

تحقيق العدالة والمساواة في المجتمع من خلال منع التمييز العنصري والديني والفئوي بين افراد المجتمع، وجعلهم سواسية امام القانون والنظام، ويمثل حكم القانون في المجتمعات الحديثة أحد أهم عوامل تحقيق السلم الاجتماعي.

ويعني حكم القانون أن:

- الأفراد متساوون أمامه بصرف النظر عن اختلافهم في اللون أو الجنس أو الدين أو العرق.
- مؤسسات العدالة كالشرطة والنيابة والمحاكم تطبق القانون على الأفراد بحيادية كاملة بصرف النظر عن موقعهم الاجتماعي أو انتمائهم الديني أو نفوذهم السياسي او قريهم من السلطة الحاكمة.
- والمجتمع الذي يتساوى فيه الناس أمام القانون، وينال كل ذي حقه، ولا مكان فيه لتمييز فئة على أخرى، هو مجتمع تفل فيه دوافع العدوان، وأسباب الخصومة والنزاع، أما إذا ضعف سلطان العدالة، وحدثت ممارسات فيها جور وظلم، وعانى البعض من التمييز، وأتيحت الفرصة لاستقواء طرف على آخر بغير حق، ففي مثل هذه الأوضاع، لا يمكن القول بوجود سلم اجتماعي، وحتى لو بدت أمور المجتمع هادئة مستقرة، فإنه استقرار كاذب، وهدوء زائف، لا يلبث أن ينكشف عن فتن واضطرابات مدمرة.

3 محاربة الظواهر المخلة بأمن المواطنين:

(١) لمزيد من التفصيل يتم الرجوع الى: الشيخ حسن موسى الصفار، السلم الاجتماعي مقوماته وحمايته، دار الساقبي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢م

وكل التصرفات غير السوية المقلقة للسلم والسكينة العامة للمواطنين، وهذه مسؤولية مشتركة بين الدولة والمجتمع،

4 ضمان الحقوق والمصالح المشروعة بين فئات المجتمع وشرائحه:

وشعور الجميع بمسؤولياتهم المشتركة تجاه حماية السلم الاجتماعي، والتزامهم باحترام قواعده ومبادئه وأهدافه فمع وجود تنوع وتعدد عرقي او ديني او مذهبي في المجتمع، لا بد من ضمان الحقوق والمصالح المشروعة للجميع، ليعيش الجميع في إطار القانون والمصلحة المشتركة، والوطن الواحد.

5 وجود وعي مجتمعي وارشاد ديني مفروس في نفوس افراد المجتمع يجعلهم

يدركون أهمية السلم الاجتماعي باعتباره القاسم المشترك بين الجميع. والسلم الاجتماعي عامل أساسي لتوفير الأمن والاستقرار في المجتمع، وإذا ما فقدت حالة السلم الاجتماعي أو ضعفت، فيصعب عندها الحديث عن استقرار مجتمعي، لتكون النتيجة الطبيعية لذلك هي تدهور حالة الأمن وزعزعة الاستقرار وانتشار الفوضى.

5. السلامة المجتمعية:

السلامة المجتمعية تعني(١): تمكين افراد المجتمع من تحقيق الامن المجتمعي الشامل من خلال تطوير برامج واليات عمل خاصة بالمجتمع تحقق الشراكة وتقاسم المسؤوليات المتعلقة بتوفير الامن والسلامة من خلال الانتقال من الامن التقليدي الى الامن المجتمعي". وهي حالة اجتماعية تنشأ نتيجة المشاركة بين المجتمع والجهات ذات العلاقة بإنفاذ القانون ومن نتائجها تعزيز الثقة وترسيخ سيادة القانون بين افراد المجتمع. كما تعني السلامة المجتمعية الأمن الإنساني الذي يشارك فيه كل مكونات المجتمع.

6. الامن المجتمعي:

الامن في جوهره يعني الطمأنينة والثقة، ولا يوجد تعريف جامع مانع للأمن،

(١) من الدليل التدريبي لتعزيز السلامة المجتمعية، مرجع سبق ذكره، ص. ٢.

نظراً لأن مفهوم "الأمن معقد وواسع من حيث محتواه المعرفي، وأبعاده. وقيمة الأمن لا تعرف الا عند الخوف وانعدام الثقة، الخطر، التهديد.

ولتحقيق الأمن المجتمعي لا بد من توفر مجموعة من المقومات الأساسية وهي:

- ١ التماسك والتضامن والشعور بالانتماء بين أفراد المجتمع داخل الوطن الواحد.
- ٢ التوافق على مبادئ سلوكية وأخلاقية تحكم العلاقات الاجتماعية بين السكان.
- ٣ توفير أجهزة أمن وأجهزة قضاء تتمتع بكفاءة وتملك إمكانيات تجعلها قادرة على أداء دورها بالإضافة إلى المؤسسات العقابية والإصلاحية الفعالة.

والامن والسلم مترابطان ومتلازمان: لأن كلاً منهما يحقق المصالح والقيم المشتركة للدولة وللجماعة والافراد؛ فالأمن من أهم دعائم تحقيق السلم؛ وبالأمن تطمئن النفوس ويزول الخوف، وتبنى الأوطان، وبشترك السلم معه في ذلك.

٧. مخاطر غياب الأمن في المجتمع:

- 1 انعدام الاستقرار والطمأنينة في حياة الناس ومعيشتهم، واختلال ميزان العدل والمساواة بين أفراد المجتمع.
- 2 انتشار الاضطرابات والاختلالات الأمنيّة، وسيطرة الخوف على سائر افراد المجتمع.
- 3 انتشار الجرائم، كالقتل والاعتصاب والسرقة وغيرها.
- 4 بروز النزاعات والصراعات والمشاكل بين أفراد المجتمع الواحد.
- 5 عرقلة او توقف عمليات التنمية والنمو وتقديم الخدمات للسكان وكل ما يؤدي الى تطوير المجتمعات.

٨. تجربة بسيطة لتكوين شرطة مجتمعية وتطبيقها في الواقع اليمني:

- يمكن تكوين فريق من أبنا القرية/الحي| التجمع السكاني يتم تدريبهم جيداً ويتم تكليفهم بدراسة حالة السكان في القرية او الحي، وتحديد المشاكل والصعوبات والمعوقات التي تواجههم واقتراح حلول لها.
- يمكن لهذا الفريق (بالتعاون مع العاقل/الشيخ أو موظفي السلطة المحلية) المساهمة في معالجة وحل المشاكل ودياً بما لا يتعارض مع

القواعد القانونية المعمول بها.

■ ان تعقد اجتماعات مشتركة بين مسؤولي الشرطة المحلية والمواطنين لمناقشة القضايا الأمنية التي يعيشها السكان والخروج بمعالجات ومقترحات وحلول بهدف بناء جسور من الثقة المتبادلة بين افراد المجتمع وأجهزة الشرطة.

٩. اهم أسباب عزوف المواطنين عن التعاون مع الشرطة:

تجد الشرطة في كثير من المجتمعات نفسها في حالة عزلة اجتماعية عن المواطنين الذين تعمل من اجلهم وتسهروا من اجل حمايتهم من الجريمة وتوفير الامن لهم، ويعود ذلك لعدة أسباب أهمها^(١):

1. استغلال بعض منتسبي الشرطة لسلطتهم ولمراكزهم في تحقيق منافع ومكاسب خاصة على حساب المواطنين بالمخالفة للقانون وبما يجعل السكان ينفرون من التعاون مع الشرطة.
2. تحيز بعض رجال الشرطة لأشخاص او جماعات او لسكان مناطق على حساب اشخاص ومناطق أخرى، بالمخالفة للقانون الذي يقضي بان جميع المواطنين متساوون امام القانون.
3. انشغال افراد الشرطة في أعمالهم يسبب لهم الاجهاد ولا يتيح لهم وقتاً للاندماج في المجتمع، لذا، يجد افراد الشرطة أنفسهم غير قريبين من المجتمع.
4. إحساس افراد الشرطة بأنهم فئة غير محببة من المجتمع، لذلك يميلون الى الاعتقاد بأنهم يعملون في بيئة اجتماعية معادية لهم، وهذا يشعرهم أكثر بالعزلة الاجتماعية.

ومن نتائج وآثار العزلة الاجتماعية بين رجل الشرطة والمجتمع ما يلي:

- (1) احجام المواطنين عن التعاون مع الشرطة وتردد بعضهم عن الإبلاغ عن بعض الجرائم.
- (2) سيطرة الاعتقاد لدى المواطنين ان الامن من مهام الشرطة بمفردها وهي وحدها من يتحمل مسؤولية ذلك.

(١) حول هذا الموضوع ينظر: د. عباس أبو شامة عبد المحمود، مفهوم الشرطة المجتمعية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ٢٠٠٦، ص ١٧، ١٨.

- (3) بسبب ضعف تعاون المواطنين مع الشرطة تجد أجهزة الشرطة نفسها عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه المواطنين وهذا يشعرها بالعزلة وعدم قرب المجتمع منها.
- (4) بعض المواطنين لا يبدون احتراماً لرجال الشرطة ويستخفون بهم ويعرقلون جهودهم اثناء أداء واجباتهم.

وكل ما سبق أدى الى حدوث بعض الفجوات في النظرة والتعامل وفي الأداء بين الشرطة والمجتمع يمكن بيان بعض أسبابها على النحو الآتي:

1. الواجبات الملقة على عاتق جهاز الشرطة (تطبيق القوانين وإنفاذ أحكام القضاء) يولد لدى المواطن شعوراً بعدم الارتياح لرجال الشرطة.
2. بعض التصرفات الصادرة من بعض منتسبي الشرطة (استغلال الوظيفة لإلحاق الأذى ببعض المواطنين بالمخالفة للقانون).
3. انخفاض وعي المجتمع بأهمية عمل أجهزة الشرطة.
4. تقصير الشرطة في اتباع الوسائل والتدابير التي من شأنها كسب ود المجتمع وثقته. وفي كل الأحوال، فإن الأمر بيد الشرطة لكي تبادر بتصحيح الأخطاء التي تسببت في وجود بعض الفجوات بينها وبين المجتمع.

1. أساليب التعاون بين الشرطة وافراد المجتمع:

تتمثل هذه الأساليب في أن يقوم المواطن بدور مشارك مع الشرطة في المجالات الآتية:

- 1 اشراك المواطنين في الإبلاغ عن الجرائم: عن طريق تسهيل طرق وقنوات إيصال بلاغات المواطنين عن الجرائم الى الشرطة: (الإبلاغ المباشر -الإبلاغ عبر الهاتف- او عبر رسائل وسائل التواصل الاجتماعي المتنوعة-البلاغ المكتوب - أي طرق ووسائل أخرى يتم الاتفاق عليها.
- 2 التعاون والتنسيق بين الشرطة والمجتمع المحلي والسلطات المحلية لتحسين انارة الشوارع والاحياء والتجمعات السكنية وزيادة الإضاءة ليلاً لتأمين سلامة المشاة الراجلين بغرض تقليص فرص ارتكاب الجرائم.

3 المشاركة المباشرة مع الشرطة: أي قيام بعض المواطنين بين فترة وأخرى بمصاحبة الشرطة في دورياتها العادية للتعرف عن قرب والمشاهدة الحية لما يدور وما يحدث من جرائم، ومشاكل في إطار مناطقهم.

4 الشرطة الراجلة: تعد الشرطة الراجلة من أهم عناصر شرطة المجتمع، وهي قريبة من المواطنين نتيجة لاختلاطها بأفراد المجتمع، وتستطيع كسب ثقة السكان الذين يقابلون الشرطي الراجل يوميا، ويتحدثون إليه، وبالتالي، تجد الشرطة الراجلة نفسها في وضع مميز لمكافحة الجريمة لان تبادل المعلومات الذي يتم نتيجة هذا الاختلاط بأفراد المجتمع يزيد من فرص مكافحة الجريمة بالمنطقة.

5 تشجيع التحاق النساء في سلك الشرطة في الريف والحضر، واصدار تشريعات تمنح الحوافز للفتيات الملتحقات بالشرطة النسائية.

آليات عمل الشرطة المجتمعية (١):

1 ان تبادر الشرطة الى الاتصال بالمجتمع المحلي في النطاق الجغرافي لعملها كخطوة للاندماج فيه وتنفيذ زيارات ودية الى أماكن سكن المواطنين ومنازلهم ومواقع عملهم، بغرض التعارف ومشاركتهم افراحهم واتراحهم، والتعرف على احوالهم. ويترتب على هذه المبادرة في الاتصال:

2 تعزيز المكانة الاجتماعية للشرطة في أوساط المجتمع وكسب ثقتهم.

3 تصبح سلطة الشرطة مستمدة من مكانتها الاجتماعية في نفوس السكان أكثر من كونها مستمدة من سلطة القانون.

4 اجراء تغيير شامل في منهجيات تعامل الشرطة مع المواطنين ودعم السلوكيات الإيجابية لرجال الشرطة في تعاملهم مع افراد المجتمع.

(١) لمزيد من التفصيل يتم الرجوع الى: الدليل التدريبي لتعزيز السلامة المجتمعية في اليمن، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢

5 عقد الندوات والمحاضرات واللقاءات مع المواطنين لتثقيفهم في الجوانب الأمنية والسلامة المجتمعية كإجراءات وقائية تساعد على تحقيق أهداف الشرطة المجتمعية، وخلق رأي عام مستنير يدعم ويؤيد التعاون مع الشرطة.

6 بناء جسور الثقة المتبادلة بين افراد المجتمع المحلي والشرطة، والعمل على تنسيق وتكامل الجهود الرسمية والشعبية بين أجهزة الشرطة والمجتمع. عبر لجان مشتركة ترسم السياسات، وتنفذ البرامج التي تكفل مكافحة الجريمة وتعزز الامن والسلم المجتمعي.

7 دعم وتنظيم الأنشطة الاجتماعية والرياضية وسائر الأنشطة الأخرى مع المجتمع المحلي، بهدف تعزيز روح المواطنة الصالحة، وتنمية الجهد التطوعي لمساعدة الاخرين.

12. المجتمع والشرطة: تكامل الأدوار وتحقيق الأهداف:

1. تبدأ وظيفة الشرطة المجتمعية من المواطن الذي يشعر بالمسئولية، فيجعل سلوكياته كلها محققة للأمن، وداعمة ومحفزة لتحقيقه (حشد الجهود لمواجهة السلوكيات المنحرفة والجريمة)، ومن ذلك التزامه بالقوانين واللوائح، وتعاونه مع عناصر الأمن والشرطة، ومساعدتهم إذا لزم الأمر في إنفاذ القوانين وأحكام القضاء النافذة (في حدود الصلاحيات والإجراءات القانونية).

2. على الشرطة تصحيح وتلافي بعض السلوكيات الخاطئة التي تصدر عن بعض منتسبيها، وتغيير النهج القائم على التسلط، الى نهج الشراكة والتعاون مع المجتمع المحلي، من أجل تقديم خدمات أمنية تحوز قبول ورضا المجتمع.

3. من خلال الشرطة المجتمعية يستطيع المجتمع المحلي تحديد المشكلات الأمنية في الحي/القرية وكيفية حلها مباشرة أو بالتعاون مع السلطة المحلية أو عبر الشرطة.

4. عبر الشرطة المجتمعية تحل المشاكل البسيطة في الحي القرية، مما يوفر وقتاً أوسع للأجهزة المختصة من أجل التفرغ لملاحقة المجرمين والجريمة المنظمة والمسائل الأمنية الأكثر أهمية.

5. من المهم أن يبادر أفراد المجتمع إلى سرعة الإبلاغ عن الجرائم، والمساعدة في حفظ مسرح الجريمة من العبث لحين وصول الأجهزة المختصة لمباشرة إجراءاتها.

6. الشرطة المجتمعية يمكنها أن تصل إلى بعض السكان (مواطنين أو مقيمين أو زائرين) لديهم وجهات نظر أكثر إيجابية نحو أجهزة الشرطة. مما يعزز مستوى التعاون البناء بين المجتمع والشرطة.

7. الشرطة المجتمعية يمكنها أن تصل إلى بعض السكان الذين لديهم معلومات موثوقة بشأن الأنشطة الإجرامية التي تحدث في الحي القرية المنطقة.

8. أن يمارس ضباط وأفراد الشرطة دورهم المهني في خدمة المجتمع وبالشراكة مع المجتمع على أساس أنهم (أجهزة توفر الحماية والامن والسلام) للمجتمع وليس (قوة أمنية تفرض النظام جبراً، ودورها يقتصر فقط على منع الجريمة).

13. اهم أهداف الشرطة المجتمعية:

- 1.** تعزيز الثقة بين أفراد المجتمع وأجهزة الشرطة والامن وبناء علاقات متينة بينهم.
- 2.** نشر الوعي الأمني والاجتماعي، والثقافة الأمنية والشرطية في صفوف المجتمع.
- 3.** تنمية روح المشاركة والمسؤولية بين أفراد المجتمع وأجهزة الشرطة لتحقيق أمن المجتمع وحل مشاكله.
- 4.** المساهمة في تحسين مستويات الأداء الشرطي المحترف وتحسين نوعية الخدمات التي يقدمها جهاز الشرطة التقليدي للمجتمع.

5. المساعدة في تجفيف منابع الجريمة لمنع حدوثها، وضمان أمن المجتمع وخفض معدلات الجريمة والوقاية منها، بهدف خلق بيئة آمنة في الأحياء والتجمعات السكنية.
6. تحسين الخدمات الشرطية المقدمة لأفراد المجتمع.
7. مشاركة افراد المجتمع تجعل افراد الشرطة يتفرغون لأداء الواجبات الأكثر خطورة على حياة المجتمع.
8. سد الفجوة القائمة في العلاقة بين افراد المجتمع وأجهزة الشرطة وخلف علاقات أفضل بينهم.
9. تشجيع افراد المجتمع على الالتزام بالقوانين واللوائح ونشر ثقافة التعاون والتسامح.
10. زيادة الرضا الوظيفي لرجال الشرطة، وتعزيز قيم العمل الشرطي في نفوس منتسبي الشرطة.
11. مساعدة أجهزة الشرطة على اتباع المنهجيات الحديثة في العمل وتحسين اداء عناصر الشرطة وجعلهم أكثر قدرة على التعامل مع افراد المجتمع بطريقة تحفظ كرامتهم وتراعي مبادئ حقوق الانسان.

٤. آليات بناء وتعزيز الثقة بين أجهزة الشرطة والمواطنين في مجال الامن والسلم المجتمعي:

- آليات بناء وتعزيز الثقة من قبل أجهزة الشرطة (١):
 - 1 تحسين الصورة الذهنية لرجال الشرطة لدى الجمهور، من خلال رفع كفاءة رجل الشرطة، واحترام أجهزة الشرطة للمواطنين، والارتقاء بأساليب الأداء والتعامل.
 - 2 تبسيط اجراءات تقديم الخدمات في أجهزة الشرطة.
 - 3 فتح قنوات الاتصال المباشر مع الجمهور.
 - 4 زرع الثقة بين أجهزة الأمن وافراد المجتمع، وتقديم الخدمات الأمنية لهم بجودة عالية.
 - 5 تعزيز مفاهيم احترام القانون، من خلال تنفيذ برامج توعية وتثقيف تستهدف المجتمع.
 - 6 مشاركة رجال الشرطة في الفعاليات المجتمعية التي تنفذها

(١) لمزيد من التفصيل يتم الرجوع الى: الدليل التدريبي لتعزيز السلامة المجتمعية في اليمن، مرجع سبق ذكره، ص 01

المؤسسات الاهلية ومنظمات المجتمع المدني واللقاءات التي يشارك فيها الشباب والنساء ودعمها وتشجيعها.
7 اعداد الدراسات والبحوث التي تركز على تعزيز الثقة بين الشرطة والمجتمع.

■ آليات بناء وتعزيز الثقة من قبل افراد المجتمع (١):

- 1 قيام افراد المجتمع بالتنسيق مع أجهزة الشرطة في الإبلاغ عن أي عمل او تصرف قد يؤدي الى ارتكاب جريمة.
- 2 اشراك المواطنين في جهود مراقبة الحركة في مناطق التجمعات السكانية، بهدف منع وقوع الجريمة.
- 3 مساهمة المواطنين مع السلطات المحلية المختصة واجهزة الشرطة من اجل انارة مناطق التجمعات السكنية ليلاً لتأمين سلامة المشاة، وتقليل فرص ارتكاب الجرائم.
- 4 عقد اجتماعات مشتركة بين مسؤولي الشرطة والمواطنين لمناقشة القضايا الأمنية التي يعيشها المجتمع المحلي والخروج بمعالجات ومقترحات وحلول.

10. من هم أعضاء الشرطة المجتمعية:

- رجال الشرطة الذين يعملون في منطقة الاختصاص.
- النساء والشباب في المجتمع.
- مراكز واقسام الشرطة - النجدة - الدوريات - المرور.
- الجمهور المتطوع من التجمع السكاني: الحي، القرية....
- اللجان المشتركة من الأعضاء المختارين من التجمع السكاني (أئمة المساجد - عقال الحارات - المشايخ - المؤسسات التعليمية / الاجتماعية / الثقافية / الصحية - المنظمات).

11. شركاء السلم المجتمعي:

السلم المجتمعي ليس من مسؤوليات الدولة بأجهزتها المختصة فقط بل هو مسؤولية يشترك فيها كل مكونات المجتمع وفئاته مع أجهزة العدالة وانفاذ

القانون ويمكن بيان شركاء السلم المجتمعي على النحو الاتي (1):

- أجهزة الشرطة بكل قياداتها وافرادها ومنتسبيها.
- أجهزة المحاكم والنيابات بكل مكوناتها من قضاة ومسؤولي نيابات وموظفين
- السلطات المحلية بكل قياداتها ومكوناتها وأجهزتها الإدارية والمنتخبة.
- الشخصيات الاجتماعية المؤثرة.
- خطباء وائمة المساجد.
- الاعلاميون والمؤسسات الإعلامية المختلفة.
- المؤسسات التربوية والتعليمية.
- مؤسسات التعليم العالي.
- منظمات ومؤسسات المجتمع المدني.
- الجمعيات التعاونية والخيرية والتنمية.
- النقابات والاتحادات المهنية والابداعية.
- النساء والشباب.
- عقال الحارات والقرى وسائر التجمعات السكانية

أنشطة الوحدة الثالثة:



نشاط جماعي (أ): الزمن ٤٠ دقيقة:



١. يتم تقسيم المتدربين الى مجموعتين:

المجموعة الأولى: تقرأ العبارات الواردة في الجدول الآتي وتقوم بكتابة العبارة الصحيحة في الفراغ المقابل في الجدول مع بيان الأسباب والمبررات ان تطلب الامر ذلك:

العبارة	العبارة الصحيحة (من وجهة نظر المتدرب)
١. المشاركة المجتمعية تنحصر فقط في عملية التخطيط للتنمية ولا تمتد الى تنفيذ المشاريع والرقابة عليها.	
٢. تجاهل الدول للمشاركة المجتمعية يجعل افراد المجتمعات المحلية يشعرون بالسلبية والاتكالية والانعزال. وانتظار الدولة ان تأتي بالمشاريع الى مناطقهم.	
٣. المشاركة المجتمعية تعني المساهمة الطوعية بالمال والجهد فقط.	
٤. من أبرز أسس المشاركة المجتمعية ان يشارك افراد المجتمع المحلي في إدارة المشاريع التنموية والخدمية في مناطقهم وان يحافظوا عليها.	
٥. من فوائد المشاركة المجتمعية: تدريب افراد المجتمع المحلي على الاعتماد على أنفسهم في حل المشكلات والصعوبات التي تواجههم.	
٦. ليس من أهداف المشاركة المجتمعية بناء الثقة بين فئات المجتمع المحلي والسلطة المحلية وأجهزة الدولة بشكل عام.	

المجموعة الثانية: تكتب فقرات موجزة تبين فيها هل هناك علاقة بين المشاركة المجتمعية ونظام السلطة المحلية في اليمن (من وجهة نظرها).
٢. تعرض وتناقش نتائج عمل كل مجموعة في جلسة تضم كل المتدربين.

نشاط جماعي (٦): الزمن ٣٠ دقيقة:



١- يقسم المشاركون الى مجموعتين:

المجموعة الأولى: تناقش العبارات الواردة في الجدول الآتي وتبين هل تصلح ان تكون هذه العبارات بمثابة معايير لعملية المشاركة المجتمعية في المحافظة والمديريات التي ينتمي اليها افراد المجموعة:

لا	نعم	العبارة
		١. ضعف مستوى الوعي العام لدى افراد المجتمع المحلي، يضعف من مشاركتهم وتفاعلهم في الشؤون المحلية.
		٢. اختلاف ثقافات سكان الوحدة الادارة بسبب اختلاف نمط عيشهم وتفكيرهم وعاداتهم وتقاليدهم، يحد من مشاركتهم في الأنشطة المختلفة.
		٣. ضعف العلاقات الاجتماعية بين سكان الوحدة الادارية، يؤدي الى اضعاف المشاركة الاجتماعية بينهم.
		٤. غياب النظام القانوني الذي ينظم ويؤطر عملية المشاركة المجتمعية يضعف من مستوى المشاركة المجتمعية.
		٥. منظمات المجتمع المدني على مستوى المحافظة تعاني من ضعف في قدراتها وامكاناتها في جانب المشاركة المجتمعية.
		٦. سيطرة بعض القوى والوجاهات الاجتماعية في الوحدة الادارية وانفرادها بالقرارات يؤثر على المشاركة المجتمعية ويحد من مشاركة وتفاعل فئات المجتمع المحلي.

المجموعة الثانية: تكتب عن اهم التحديات التي تواجه النساء والشباب في عمليات التنمية وتعزيز السلم والامن المجتمعي في الوحدات الإدارية التي ينتمون اليها.

٢- تعرض وتناقش نتائج عمل كل مجموعة في جلسة تضم كل المتدربين.



نشاط جماعي (٣): الزمن ٤٠ دقيقة:

١- يقسم المتدربون الى ثلاث مجموعات:

- المجموعة الأولى: تكتب عن القرار الاممي رقم ١٣٢٥ من حيث اهميته دولياً ومحلياً، وأهدافه وغاياته.

- المجموعة الثانية: تكتب عن محاور القرار ١٣٢٥

- المجموعة الثالثة: تكتب عن الخطة الوطنية للمرأة والامن والسلام في اليمن وأهدافها وركائزها.

٢- تعرض وتناقش نتائج عمل المجموعات في جلسة عامة.



نشاط جماعي (٤): الزمن ٦٠ دقيقة :

١- يطلب من المشاركين في جلسة جماعية تعليقاتهم حول ما يتوجب على الحكومة وأجهزتها المختصة والسلطات المحلية والمنظمات والجهات ذات العلاقة بشأن اتخاذ الإجراءات والتدابير التي تضمن مناصرة قضايا النساء وتمكينهن من المشاركة في كافة المجالات.

٢- تناقش الأفكار التي يطرحها المشاركون وتقيم من قبل المدرب.



نشاط جماعي (٥): الزمن ٤٠ دقيقة

١. يقسم المتدربون الى مجموعتين:

-المجموعة الأولى: تكتب عن القرار الاممي رقم ٢٢٥٠ من حيث اهميته دولياً ومحلياً، والبنود الأساسية التي يركز عليها.

-المجموعة الثانية: تكتب عن العقبات التي تواجه تطبيق القرار ٢٢٥٠ على المستوى العربي.

٢. تعرض وتناقش نتائج عمل كل مجموعة في جلسة تضم كل

المتدربين



نشاط جماعي (٦) الزمن ٦٠ دقيقة

١- يطلب من المشاركين في جلسة جماعية تعليقاتهم حول ما يتوجب على الحكومة وأجهزتها المختصة والسلطات المحلية والمنظمات والجهات

ذات العلاقة بشأن اتخاذ الإجراءات والتدابير التي تضمن مناصرة قضايا الشباب وتمكينهم من المشاركة في كافة المجالات.

٢- تناقش الأفكار التي يطرحها المشاركون وتقيم من قبل المدرب.



نشاط جماعي (٧): الزمن ٤٠ دقيقة:

١. **يقسم المشاركون الى مجموعتين:**
المجموعة الأولى: تناقش العلاقات القائمة بين افراد المجتمعات المحلية وأجهزة الشرطة في الوحدات الإدارية التي ينتمي اليها افراد المجموعة، وتدون ذلك، مع توضيح الجوانب الإيجابية والسلبية.
المجموعة الثانية: تناقش ما هي مهمة الشرطة المجتمعية. وماهي الواجبات التي سيقوم بها افراد المجموعة إذا صار كل واحد منهم شرطياً مجتمعياً في إطار وحدته الادارية؟
٢. تستعرض المجموعتان نتائج عملها في جلسة تضم كل المتدربين.



نشاط جماعي (٨): الزمن ٦٠ دقيقة:

١. **يقسم المشاركون الى ثلاث مجموعات:**
٢. **المجموعة الأولى:** تدون خمس من المشاكل الفعلية التي تواجه المجتمع المحلي في الجوانب الأمنية والتنموية والخدمية وغيرها والتي تؤثر على أمن وسلامة المجتمع مع بيان الحلول والمقترحات ودور المجتمع المحلي في المساهمة في حل تلك المشاكل من وجهة نظر المجموعة وذلك على ورق فليب شارت، وفقاً للجدول الآتي:

ما هو دور المجتمع المحلي في المساهمة في حل كل مشكلة؟	ماهي المقترحات والحلول لكل مشكلة من وجهة نظر المجموعة؟	ماهي المشاكل التي تواجه المجتمع المحلي في وحداتكم الإدارية وتؤثر على الأمن المجتمعي؟

٣. **المجموعة الثانية:** تناقش أفضل السبل لبناء وتعزيز الثقة وخلق تعاون بين أجهزة الشرطة المحلية وافراد المجتمع المحلي (من وجهة نظر افراد المجموعة).

٤. **المجموعة الثالثة:** تضع خطة لعقد اجتماع مشترك بين مسؤولي الشرطة المحلية والمواطنين لمناقشة المشاكل الأمنية التي يعيشها المجتمع المحلي من اجل الخروج بمعالجات ومقترحات و حلول، وتحدد المجموعة خمس مشكلات فعلية لمناقشتها في الاجتماع وتدونها في جدول.

٥. **تعرض وتناقش نتائج** عمل المجموعات في جلسة تضم كافة المتدربين.



أولاً: المؤلفات:

١. الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي في اليمن، ٢٠٠٨م، من وثائق وزارة الإدارة المحلية صنعاء.
٢. امين محمد المقطري، دليل المواطن لفهم اللامركزية ونظام الحكم، من إصدارات مؤسسة تمكين للتنمية صنعاء، اليمن، ٢٠١٢م.
٣. تحفيز المجتمع المحلي على المبادرات المجتمعية، كتيب ارشادي لمجالس القرى واللجان المجتمعية، من إصدارات الصندوق الاجتماعي للتنمية، ٢٠١٦م.
٤. جمانة مرعي، الدليل المبسط حول قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (...٢) بشأن المرأة والأمن والسلام، بيروت، لبنان، ٢٠١٨.
٥. حسن موسى الصفار، السلم الاجتماعي مقوماته وحمايته، دار الساقبي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢م.
٦. د. عباس أبو شامة عبد المحمود، مفهوم الشرطة المجتمعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ٢٠٠٦م.
٧. د. عبد الكريم بكار، مدخل الى التنمية المتكاملة رؤية إسلامية، دار المسلم، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
٨. د. محمد الغروي، السلم الاجتماعي في القرآن والحديث، دار الأضواء للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، طبعة أولى، ١٤١١هـ.
٩. د. مرشد جابر احمد علي، مشاركة المجتمع ودورها في التنمية الريفية في الجمهورية اليمنية، رسالة دكتوراه، ٢٠١١م.
١٠. دائرة المعارف الإسلامية - المجلد الرابع.
١١. الدليل التدريبي لتعزيز السلامة المجتمعية. صادر عن منتدى التنمية والسياسية، اليمن، صنعاء، بالشراكة مع مؤسسة بيرجهوف الالمانية، النسخة الثانية، أكتوبر، ٢٠٠٢م.
١٢. الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد. المفردات في غريب القرآن، ط١. ج١. تحقيق: صفوان عدنان الداودي: دار القلم/الدار الشامية، دمشق |بيروت، ١٤١٢هـ.
١٣. سامي الحكيمي، دليل عمل اللجان المجتمعية صادر عن منظمة أجيال بلا قات للتوعية والتنمية، اليمن.
١٤. عبد الرحمن سعيد العسلي، الشباب والسلام والامن: القرار الاممي ٢٢٥٠، دليل مناصرة، من إصدارات منظمة سواقي للتنمية الاجتماعية ومنظمة شباب للتنمية والاستجابة، ٢٠٢١م.

10. عزيز سمعان دعيم، ثقافة السلم المجتمع: عقبات وتعزيزات من وجهة نظر عينة مجتمعيّة، دورية صادرة عن عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث عمان، الأردن، ملحق (٣) مجلد (0)، ٢٠١٩ م.
11. فلسفة ومبادئ الشرطة المجتمعية، من إصدارات مركز شرف وجنوب شرق أوروبا لتبادل المعلومات للسيطرة على الأسلحة الصغيرة والخفيفة، (SEESAC) ٢٠٠٦م.
12. محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي؛ قاموس مفتاح الصحاح مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر، ١٩٥٠.
13. محمد حمود الحمادي، تطوير منظومة المشاركة المجتمعية في اليمن، المتفوق للطباعة والنشر والتوزيع، رسالة ماجستير، ٢٠١٣م.
14. مصطفى الجندي، الإدارة المحلية واستراتيجيتها، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٧٨م.

ثانياً: التشريعات اليمنية

1. دستور الجمهورية اليمنية، من إصدارات وزارة الشؤون القانونية-صنعا، ابريل ٢٠٠٧م.
2. قانون السلطة المحلية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠م وتعديلاته.
3. اللائحة التنظيمية لدواوين المحافظات والمديريات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم (٢٦٥) لسنة ٢٠٠١م.
4. اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية الصادرة بالقرار الجمهوري رقم (٢٦٩) لسنة ٢٠٠٠م.

ثالثاً: القرارات الدولية والدراسات ذات الصلة بها:

1. القرار ١٣٢٥ بين الواقع والمأمول، دراسة في دول الصراعات والنزاعات المسلحة (العراق -ليبيا- سوريا-اليمن)، أكتوبر ٢٠٢٠م.
2. قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ الصادر في ٩ ديسمبر ٢٠١٥ م لتشجيع مشاركة الشباب في عملية بناء السلام والأمن.
3. قرار مجلس الامن ١٣٢٥ الصادر بتاريخ ٣١ أكتوبر من عام ٢٠٠٠م حول المرأة والأمن والسلام.
4. الخطة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥، المرأة والأمن والسلام ٢٠٢٢ - ٢٠٢٠م.